أثر توسيع عضوية مجموعة البريكس على توازن القوى العالمية

إعداد

أ.م.د/ ريمان أحمد عبدالعال أ.م.د/ رشا عطوة عبدالحكيم د/ شيماء خليل محمد

أستاذ العلوم السياسية المساعد أستاذ العلوم السياسية المساعد مدرس بقسم الاقتصاد

الملخص

يعد تكتل البريكس من أهم التكتلات الدولية، حيث أن تأسيس مجموعة البريكس ومعدلات النمو الاقتصادى السريع لأعضائها، خاصة الدول الخمس المؤسسة ، تزيد من وتيرة التحول التدريجى فى مركز الثقل للتوازن الاقتصادى العالمى، بالإضافة لذلك فقد اكتسبت مجموعة البريكس أهمية كبيرة، وذلك من خلال ما قامت به من اجتماعات ومؤتمرات ناجحة، إلى جانب أن مجموعة البريكس تسعى إلى أن تكون بديلا للمؤسسات المالية والسياسية الدولية، لذا يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر توسيع مجموعة البريكس على توازن القوى العالمية، ولقد توصل البحث إلى تزايد الاتجاه نحو التعددية القطبية، حيث أدى توسيع عضوية مجموعة البريكس إلى تقليل الهيمنة الغربية، مما يعزز فكرة عالم متعدد الأقطاب، خاصة مع انضمام دول رئيسية من الشرق الأوسط وأفريقيا،إلى جانب تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكى، حيث أن الدفع نحو استخدام العملات المحلية فى التبادل التجارى بين دول البريكس يساهم فى تقليل الهيمنة المالية الغربية، وكذلك تزايد الدور الذى تضطلع به مجموعة البريكس لتمثيل الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في النظام العالمي.

الكلمات الدالة: البريكس، توسيع مجموعة البريكس، النظام العالمى الجديد، توازن القوى العالمية، بنك التنمية الجديد

Abstract:

The BRICS bloc is considered one of the most important international blocs, as the establishment of the BRICS group and the rapid economic growth rates of its members, especially the five founding countries, increase the pace of the gradual shift in the center of gravity of the global economic balance. In addition, the BRICS group has gained great importance, through the successful meetings and conferences it has carried out, In addition, the BRICS group seeks to be an alternative to international financial and political institutions, so this research aims to study the impact of expanding the BRICS group on the global balance of power. The research has found an increasing trend towards multipolarity, as the expansion of BRICS membership has led to a reduction in Western hegemony, which reinforces the idea of a multipolar world, Especially with the joining of major countries from the Middle East and Africa, in addition to reducing dependence on the US dollar, as the push towards using local currencies in trade exchange between the BRICS countries contributes to reducing Western financial dominance, as well as the increasing role played by the BRICS group to represent emerging markets and developing countries in the global system.

Keywords: BRICS, expansion of the BRICS group, new world order, global balance of power, New Development Bank.

المقدمة

لقد شهد العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تغييرات جذرية، حيث أصبحت الولايات المتحدة القطب المهيمن على الساحة الدولية، تسعى لتحقيق مصالحها ومصالح حلفائها دون مراعاة لمصالح الدول الأخرى، وخاصة القوى الكبرى مثل روسيا والصين، وفي ظل هذه الهيمنة، بدأت الدول تسعى لإيجاد توازنات جديدة في النظام الدولي والاقتصاد العالمي وذلك عن طريق تشكيل تكتلات دولية قوية تهدف إلى تعزيز نفوذها وزيادة تأثيرها، وتُعد مجموعة البريكس واحدة من أبرز الظواهر السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التي ظهرت منذ عام ٢٠٠٩، حيث تسعى المجموعة إلى المساهمة في إعادة تشكيل النظام الدولي، من خلال اعتمادها على مواردها الطبيعية والبشرية الضخمة، ومن أجل تعزيز فاعليتها ونفوذها، تسعى دول البريكس على توسيع عضويتها لضمان دور أكبر في تحقيق توازن عالمي وإنشاء نظام أكثر عدالة وإنصافا، وذلك من خلال توفير أطر بديلة للتعاون متعدد الأطراف، وتوفير منصة للقوى المتوسطة للتعبير عن مصالحها وبلورة دور فاعل ومستقل على الساحة الدولية وزيادة فرص المناورة أمامها بعيدًا عن التبعية والهيمنة وتحقيق مصالحها، كما عكس التوسع الأخير رغبة دول مجموعة البريكس في توطيد علاقات الشراكة، خاصة مع الشرق الأوسط وإفريقيا، لذا يعد تكتل البريكس تجربة فريدة من نوعها للجمع بين البلدان المتنوعة سياسياً وثقافيا.

مشكلة الدراسة :

على الرغم من النجاحات التي حققتها مجموعة البريكس في تعزيز التعاون بين أعضائها ،إلا أن التحديات الاقتصادية والجيوسياسية مثل هيمنة النظام المالي الغربي وضعف التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء بالإضافة إلي النزعات الداخلية بين الأعضاء قد دفعها إلى تبنى سياسة التوسيع في العضوية كاستراتيجية لمواجهه هذه التحديات .

تساؤلات الدراسة:

إلى أي مدى تؤثر مجموعة البريكس، خاصة بعد زيادة أعضائها، على التوازن العالمي؟

التساؤلات الفرعية:

١- ما هو مكانة مجموعة البريكس في النظام العالمي الحالي؟
٢- إلى أي مدى يمكن لمجموعة البريكس، وخاصة بعد توسعها، أن تقدم بديلاً للنظام الاقتصادي الليبرالي العالمي الذي يقوم على الهيمنة الأمريكية؟
٣- ما هي التحديات التي تواجه مجموعة البريكس في تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية؟
٤- كيف تسهم موارد البريكس الطبيعية والبشرية في تعزيز دورها على الساحة الدولية؟
٥- كيف تنظر القوى الكبرى الأخرى، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلى توسع مجموعة البريكس وتأثيرها على النظام العالمي؟
٦- كيف يمكن لمجموعة البريكس تعزيز حضورها في المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي؟
٧- ماهي السيناريوهات المستقبلية لتأثير توسع مجموعة البريكس على ميزان القوى العالمي؟

أهداف الدراسة :

يمكن تحديد الأهداف التي تسعي الدراسة إلي تحقيقها وذلك علي النحو التالي :

- معرفة نشأة وتطور مجموعة البريكس .
- دراسة ماهية تكتل البريكس .
- دراسة تأثير التوسع في البريكس على التوازنات العالمية
- تحليل الأسباب الاقتصادية والسياسية التي دفعت دول البريكس إلى التوسع في عضويتها
- دراسة الصعوبات والتحديات التي تواجه مجموعة البريكس في ظل التوسع

- استنتاج مستقبل مجموعة البريكس في ظل التوسع.
- استكشاف كيف يمكن أن تسهم العملة المشتركة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في دول البريكس.

أهمية الدراسة :

أ - الأهمية العلمية :

- يعتبر موضوع التوسع في البريكس والنظام العالمي الجديد من الموضوعات المطروحة علي الساحة، حيث إنه يعتبر موضوع هام في هذه المرحلة وخاصة مع وجود العديد من التكتلات ومعرفة ما هو تأثير هذه التكتلات علي النظام العالمي الجديد .
- دراسة التحديات والفرص المرتبطة بتنسيق السياسات النقدية بين الدول الأعضاء وكيفية تحقيق الاستقرار المالي.

ب - الأهمية العملية :

- يهتم البحث بالتوسع في البريكس ومدي تأثير ذلك علي النظام العالمي الجديد، حيث أن التوسع في البريكس سيكون له تأثير علي الدول الأعضاء فيه.
- العمل على تطوير استراتيجيات تعزز التعاون التجاري والمالي بين دول البريكس، مما يساهم في تقوية الروابط الاقتصادية.
- العمل على إيجاد آليات لتقليل التكاليف المرتبطة بالتبادل التجاري بين دول البريكس.
- تطوير استراتيجيات تهدف إلى تقليل الاعتماد على الدولار في التجارة البينية، مما يعزز استقلالية الدول الأعضاء.

المنهج الدراسة :

تعتمد الدراسة علي المنهج الاستقرائي، ويستخدم كمنهج رئيسي وذلك للوقوف علي أهم المعلومات والدلالات المتعلقة بالموضوع، وإلي جانب المنهج الاستقرائي يمكن الاستعانة بالمدخل الوصفي التحليلي، حيث إن استخدام هذا المدخل سيكون علي

واقع مجموعة البريكس وتقييم مدي فاعليتها واستمراريتها في تحقيق أهدافها، بالإضافة إلي تشخيص واقع النظام العالمي.

كما تم الاستعانة بنظرية توازن القوى للتعرف على كيف فسرت النظرية قيام التحالفات ودوافعها لدى الدول .

تقسيم البحث :

يتم تقسيم البحث إلي ثلاثة محاور:

المحور الأول: توازن القوى والنظام العالمي: الإطار النظري والمفاهيمي

المحور الثاني: ما هية تكتل مجموعة البريكس.

المحور الثالث: التوسع في البريكس وانعكاساته على النظام العالمي الجديد.

المحور الأول: توازن القوى والنظام العالمي: الإطار النظري والمفاهيمي

توازن القوى هو توزيع القوة بين الدول بحيث لا تهيمن أي دولة على النظام الدولي أو الإقليمي، مما يساهم في استقرار النظام، ويهدف إلى منع أي دولة من زيادة قوتها على حساب الآخرين، مما يعزز الأمن ويحد من التصعيدات العسكرية[1] وتعد المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية من أبرز النظريات المفسرة لقيام التحالفات الدولية والمعالجة لمفهوم توازن القوى بتقسيماتها الفرعية[2]،ويتم تناول هذا المحور من خلال:

أولاً : توازن القوى نظرياً

ثانياً : التوازن بين الأوضاع الدولية بحسب القطبية

ثالثاً : التعريف بمفهوم النظام العالمي وأشكاله

رابعاً: أسباب ظهور النظام العالمي الجديد ومؤشراته

خامساً : ملامح النظام العالمي الجديد وخصائصه

أولاً : توازن القوى نظرياً

- **الرؤية الكلاسيكية لتوازن القوى:**

وفقًا لـ "مورجنثاو" في كتابه "السياسة بين الأمم"، فإن الصراع بين الدول ناتج عن سعي الدول لزيادة قوتها على حساب بعضها البعض لذا يرى أن الدول التي تعاني من ضعف في قوتها قد تتجه نحو تشكيل ائتلافات مع دول أخرى من أجل تحقيق التوازن النسبي في القوة.

تُعد هذه التحالفات جزءًا من السياسة الدولية التي تهدف إلى تحقيق توزيع عادل للقوى، وذلك لمنع تفوق أو هيمنة دولة واحدة على غيرها، وبالتالي يبقى النظام الدولي مستقرًا نسبيًا.

- **"والتز" وتوازن القوة :**

توازن القوة لدى والتز يتحقق من خلال توزيع أو إعادة توزيع القوة بين الدول ،ويقصد بالقوة هنا القوة الصلبة الممثلة في عدد السكان والقدرة العسكرية والاقتصادية والمهارات التكنولوجية والتماسك السياسي ، ويرى "والتز" أن الدول تراقب بعضها البعض باستمرار بريبة وشك ،فإن حققت دولة ما تعاظم في قوتها الصلبة أو دخلت في تحالفات يترتب عليه قيام الدول الأخرى المنافسة بزيادة قوتها أو الدخول في تحالف مضاد ،وبذلك فإن توازن القوة لدى "والتز " يتمثل بالمراقبة المستمرة والسباق المستمر لتعظيم قوة الدولة والحد من قوة الدول الأخرى المنافسة.

- **"والتز" وتوازن التهديد :**

اعتبر "والت " نظرية توازن التهديد استكمال وليس استبدال لنظرية توازن القوة ، حيث أكد على أن الدول تسعى لتحقيق التوازن ليس بسبب عامل القوة بعناصرها المادية فقط ،وإنما بسبب عامل التهديد [٣]،فالدول من وجهه نظر "والت" تخشى من مقدار القوة والقرب الجغرافي وامتلاك القدرة الهجومية ، ومن ثم أعتبر "والت" أن الدول توازن بعضها البعض وتختار التحالفات لتواجه التهديد التي تتعرض له وليس لأعاده توزيع القوة. [٤]

- **توازن القوى الناعم:**

يشير "بايى" إلى أن توازن القوى الناعم يتحقق عندما تكون الدولة المهيمنة (أو القوية) تسيطر على القوة العسكرية بشكل يفوق أي دولة أخرى، مما يجعل القوى الثانية غير قادرة على موازنتها بشكل أحادي[٥].

التوازن الناعم يتضمن استخدام وسائل دبلوماسية واقتصادية بدلاً من القوة العسكرية لمواجهة الدولة المهيمنة[٦]

ثانيا : التوازن بين الأوضاع الدولية بحسب القطبية.

لقد تم الترويج لمفهوم النظام العالمي الجديد "القطب الأوحد "من خلال حشد التحالف الدولي وراء الولايات المتحدة الأمريكية واستخدام الشرعية الدولية والأمم المتحدة لخدمة مصالحها وأهدافها[٧]، بالإضافة إلي اجتذاب الرأي العام الدولي للدور الاستراتيجي الأمريكي الجديد في عصر ما بعد الحرب الباردة وانتهاء نظام القطبية الثنائية وقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم[٨].

وبذلك برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقطباً مهيمناً علي العالم، وخلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٢٠ كانت القطبية الأحادية والعولمة هما المحددات الأساسيين للنظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولكن حدثت تغيرات جوهرية وفي مقدمتها مواجهة المعسكرات الغربي في عمومه والولايات المتحدة الأمريكية قدراً كبيراً من الضعف[٩] تجسد في تراجع الولايات المتحدة الأمريكية وخروجها من الشرق الأوسط، بالإضافة إلي تقلبها السياسي الداخلي ما بين مذاهب سياسية متعددة أدت في النهاية إلي تشرذم وانقسام وعجز عن التوافق[١٠] المطلوب في مجتمع سياسي ديمقراطي وليبرالي[١١].

ثالثاً : التعريف بمفهوم النظام العالمي وأشكاله

١) التعريف بمفهوم النظام العالمي :

تتعدد التعريفات الخاصة بالنظام العالمي ومنها :

* هو نمط التفاعلات بين متغيرات العلاقات السياسية الدولية في إطار من القواعد والأسس المتفق عليها[١٢].

وهو كذلك الإطار الذي تتفاعل فيه وفق الوحدات السياسية الدولية وفقا لقواعد وأسس محددة ،يتغير هذا النظام مع تغير الظروف العالمية ، ويتخذ أشكالا مختلفة[١٣].

والنظام العالمي له مدخلات تتمثل في التحالفات والمعاهدات الدولية والقواعد غير الرسمية من أجل الوصول إلي مخرجات تتمظهر بسلوك مقنن والتزام بالقواعد عبر معايير مشتركة تحدد الإطار العام لسلوك الفواعل[١٤].

٢) أشكال النظام العالمي :

لم يستقر النظام العالمي علي حال واحد، بل أنه نظام متغير مع تغيير الأوضاع والظروف العالمية وهذا التغير يمثل استجابة لواقع عملي ودولي متغير، لذا يمكن تحديد أشكال النظام العالمي كالتالي :

أ - نظام متعدد الأقطاب :

هو ذلك النظام الذي هيمن على العلاقات الدولية منذ معاهدة ويستفاليا ١٦٤٨ وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ، وهو يقوم على التعددية السياسية في قيادة النظام الدولي والتي تعمل على موازنه بعضها البعض ،مما يترتب عليه حدوث استقرار وسلام لخضوع الأطراف وقبولها لمبادئ تنافس تتصف بظهور قواعد مقبولة من جميع الأطراف وهذا النظام يسمي بتوازن القوي، لأن وحداتها السياسية متعددة ليس فيها واحدة ذات قوة كافية لدحر آخري، مما يساعد علي منع نشوب نزاع مسلح، وفي نفس الوقت يعمل هذا النظام علي إيقاف محاولة أي دولة لزيادة قدرتها التسليحية والعسكرية بما يدخل بهذا التوازن[١٥] .

ب – نظام ثنائي القطبية :

- ساد هذا النظام منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتي عام ١٩٨٩حيث أنهار اتحاد السوفيتي، ولقد تميز هذا النظام بـ :
- وجود صراع أيديولوجي بين القطبين
- أوجد النظام الثنائي خلفين عسكريين الأول المعسكر الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وسمي بحلف الناتو، ومعسكر شرقي يقوده الاتحاد السوفيتي

وأوروبا الشرقية وسمي بحلف وارسو، وكان سباق التسلح بين القطبين، وامتلاك القطبين القوة النووية التدميرية ساهم بعدم نشوب حرب مباشرة بينهما.

- –نظام أحادي القطبية :

ويكون هذا النظام تحت قيادة دولية واحدة مهيمنة بدون منافس وتملك قدرات كبيرة وتحوز علي حصة كبيرة من الموارد والقدرات التي تمكنها من تحقيق أهدافها، ومن أ هم مقومات القوة التي يجب أن تتوافر في الدولة المهيمنة هي القدرات العسكرية الأقوى مع إمكانيات اقتصادية متنوعة[١٦] .

رابعاً: أسباب ظهور النظام العالمي الجديد ومؤشراته

١) أسباب ظهور النظام العالمي الجديد

توجد مجموعة من الأسباب السياسية والاقتصادية والعسكرية التي أدت إلي ظهور النظام العالمي الجديد :

أ - الأسباب السياسية:

وهي بروز قوي جديدة خرجت تماماً من منطقة الجاذبية الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية.

ب – الأسباب الاقتصادية:

* حيث أصبحت كثير من دول العالم الثالث واعية بمصالحها الاقتصادية.
* ظهور مراكز اقتصادية طورت من نفسها مثل الصين وماليزيا واليابان.

ج – الأسباب العسكرية:

* ظهور دول بعيدة من مراكز القوة، بدء الدخول في عملية تصنيع الأسلحة النووية وتطويرها مثل كوريا الشمالية، الصين، الهند، باكستان.
* تراجع القدرات العسكرية للجيوش الغربية، نتيجة تصاعد معدلات المنفعة الشخصية للفرد الأوروبي، وارتفاع تكاليف الحملات العسكرية[١٧] .

٢) مؤشرات اتجاه العالم إلي النظام العالمي الجديد :

المؤشر الأول :

تغيير ديناميكية الجغرافيا السياسية القائمة علي الموارد الطبيعية والبشرية للدول، وما نتج عن ذلك من توسع جغرافي علي حساب الدول إلي الاتجاه نحو التقارب في العلاقات السياسية والاقتصادية وفق مصالح الدول .

المؤشر الثاني :

صعود دول علي المسرح العالمي وعلي رأسها روسيا والصين حيث أثبتت الصين أن قوتها الاقتصادية هي رصيد استراتيجي يجب أن يترجم إلي مكانة عالمية خاصة بعد أن وصلت الحرب التجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية الي ذروها[١٨].

المؤشر الثالث :

نشوء تحالفات وتكتلات وتجمعات لدول بعينها تحدد ملامح النظام العالمي الجديد.

المؤشر الرابع :

نظام اقتصادي جديد تجاوز العملة الواحدة (الدولار) والاتجاه للعملات المحلية وسلة عملات جديدة

المؤشر الخامس :

التفاهم بين الفاعلين الجدد علي إعادة رسم خريطة العالم الجديدة السياسية والاقتصادية والعسكرية.

خامساً : ملامح النظام العالمي الجديد وخصائصه

مع التغيرات الكبيرة في العالم ،بدأت ملامح النظام العالمي الجديد في الظهور ،هذا النظام يتميز بخصائص جديدة تعكس التعددية القطبية والتعاون بين القوى الصاعدة ،مما يعيد تشكيل التوازنات العالمية .

١) ملامح النظام العالمي الجديد :

* قيام القوي الصاعدة بدرء سياسة الانفراد في النظام العالمي الجديد والعمل والتكاتف معاً هو سمة الفاعلين الجدد لتدعيم نظام التعددية القطبية، وظهر ذلك بوضوح من خلال التعاون بين روسيا، والصين، والهند، والبرازيل .
* صعود القوي الدولية الجديدة وتعظيم قدرتها علي استخدام سياسة الوفاق وعدم التدخل في شئون الدول .
* حرص التعددية القطبية علي تبني سياسة التعاون والوفاق لنهضة الدول.
* تشكيل السياسة الخارجية الجديدة وفق التغيرات الجيوسياسية والاتجاه نحو الدول المؤثرة وذات الثقل.
* تغيير الفواعل، حيث جاءت الفواعل الأسيوية الصين وروسيا والهند واتجاهها نحو الشرق والغرب[١٩] .

لذا توجد مجموعة من العوامل التي تعزز من فرص تغيير النظام العالمي الراهن :

* اتجاه دول مجموعة البريكس بقيادة روسيا والصين لتعزيز طموحاتهم السياسية علي الساحة العالمية، ويتجلى ذلك في سعي الصين للتوسط من أجل إنهاء الحرب في أوكرانيا، بالإضافة إلي إجراء تدريبات عسكرية مشتركة بين الصين وجنوب أفريقيا وروسيا في فبراير ٢٠٢٢ .
* عمل البريكس علي تشجيع التعاون السياسي والاقتصادي والتجاري والثقافي بين الدول المنظمة لهذه المجموعة .
* تقوية المؤسسات الاقتصادية المالية التابعة لمجموعة البريكس وترحيب الدول غير الأعضاء في المجموعة بدور هذه المؤسسات .
* أشادت الإحصائيات التي أعلنت عنها مجموعة البريكس في ١١ إبريل ٢٠٢٣ إلي تغيير كبير في موازين القوة السياسية والاقتصادية لصالحها، خاصة بعد الحرب الروسية الأوكرانية، وعدم مشاركة دول المجموعة في العقوبات المفروضة من الغرب علي روسيا، وهو ما يعني مزيد من الاستقلال والسيادة لهذه الدول[٢٠]

٢) خصائص سيكون عليها النظام العالمي الجديد

* نظام اقتصادي مثل مجموعة البريكس يخدم مصالح الشعوب والدول .
* نظام اجتماعي لمواجهة المخاطر المشتركة التي تهدد الشعوب وسلامتها .
* نظام يعمل علي التوازنات بين القوي المتعددة من تكتلات ومراكز قوي .
* نظام ثقافي جديد وهو ما نشاهده من روسيا والصين وتغلغلها ثقافياً في كل دول العالم .
* نظام قانوني يحترم الاتفاقيات والقوانين والمواثيق بين الدول[٢١] .

المحور الثاني: ماهية تكتل مجموعة البريكس

لقد ظهرت تسمية بريك في نوفمبر ٢٠٠١، وذلك حينما عبر الخبير الاقتصادي للبنك الاستثماري الأمريكي (غولدمان ساكس) جيم أونيل لأول مرة عن رأيه بأن اقتصاديات الصين وروسيا والهند والبرازيل ستتفوق، ولقد استخدم جيم أونيل مصطلح " بريك " كرمز لانتقال ثقل الاقتصاد العالمي بعيداً عن مجموعة الدول الستة الصناعية في ذلك الحين وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان[٢٢]، وفي هذا الإطار يتم تناول هذا المحور من خلال :

أولاً : التعريف بمصطلح البريكس.
ثانياً : نشأة تكتل البريكس وتكوينه.
ثالثاً : خصائص تكتل مجموعة البريكس وأهدافها.
رابعاً : مؤسسات تكتل مجموعة البريكس.
خامساً : التحديات التي تواجه مجموعة البريكس.

أولاً : التعريف بمصطلح البريكس

هذا المصطلح يشير إلي الحروف الأولي لخمس دول هي البرازيل (B)، روسيا (R)، الهند (I)، الصين (C)، جنوب أفريقيا (S)، وكان يسميها البعض (5-R) إشارة إلي أسماء عملات الدول الخمس التي تبدأ بحرف الـ (R) وهي الريال

البرازيلي، الروبل الروسي، الروبية الهندية، الرنميني الصيني، الراند الجنوب الأفريقي[٢٣]

كما أن استخدام هذا المصطلح كان يعني أيضاً انتقال الثقل من الغرب بعيداً عن مجموعة الدول السبع الصناعية (G7) باتجاه دول العالم النامي، وذلك في ضوء تصاعد الأهمية النسبية للاقتصاديات الأسيوية والأفريقية[٢٤]

لذا فمجموعة البريكس هي أحد التكتلات الدولية، ولقد تشكلت هذه المجموعة بناءاً علي مصالح اقتصادية مشتركة، ورغبة في التحرر من التبعية لنمط النظام الدولي المهيمن عليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية[٢٥] .

ثانياً : نشأة تكتل البريكس وتكوينه

لقد أدي التوجه الأمريكي والذي يقوم علي الانفراد في اتخاذ القرارات الدولية بالمؤسسات المالية والاقتصادية العالمية إلي وجود رغبة لدي غالبية الدول لإحداث توازن سياسي واقتصادي دولي، بالإضافة إلي السعي لإيجاد بدائل لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال تشكيل تحالفات وتكتلات قوية تستهدف صياغة نظام دولي جديد[٢٦] .

ولقد ظل تكتل تجمع البريكس غير رسمي حتي عام ٢٠٠٩، حيث تم انعقاد قمته الأولي المكونة من أربع دول صاعدة ، وازدادت حدة التحدي لإقامة هيكل مؤسسي وخطة عمل موحدة، وتشكيل مجموعة البريكس يتم عادة بواسطة آليات دبلوماسية وتعاونية، تهدف إلي تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي بين الدول الأعضاء، وتشمل هذه الآليات :

أ - **القمم السياسية**: حيث يجتمع زعماء الدول الأعضاء لمناقشة القضايا الهامة واتخاذ القرارات

ب- **الاجتماعات الوزارية**: تجتمع الوزارات المختصة في مجالات التجارة والاقتصاد والتعليم، وذلك لمناقشة السياسات والتعاون في هذه المجالات .

ج – **اللجان الفنية**: تنشأ لجان فنية مختصة للعمل علي قضايا محددة مثال التكنولوجيا، والطاقة، والصحة، والزراعة .

د – **التعاون الاقتصادي**: يتم تعزيز التبادل التجاري والاستثمار بين الدول الأعضاء من خلال توقيع اتفاقيات اقتصادية وتجارية .

هـ- **المنتديات والمؤتمرات**: حيث يتم تنظيم منتديات ومؤتمرات متعددة في مختلف المجالات لتعزيز التبادل المعرفي وتبادل الخبرات[٢٧]، والجدول رقم(١) يوضح أبرز القمم التي عقدتها مجموعة البريكس.

الجدول رقم (١) يوضح أبرز القمم التي عقدتها مجموعة البريكس

القمم	تاريخ ومكان انعقادها	موضوع المناقشة	أهم النقاط التي اتفقوا عليها
الأولي	١٦ يونيو ٢٠٠٩ روسيا	- وضع الاقتصاد العالمي - آفاق زيادة التعاون داخل البريك - قضايا التنمية العالمية	- ضرورة تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية مع إصلاح المؤسسات المالية وتحسين النظام العالمي وكيفية مواجهة الأزمة المالية العالمية وتداعيتها . - زيادة حضور الاقتصاديات الناشئة في المؤسسات المالية. - تعزيز التنسيق بين الدول الأربعة حول القضايا المتعلقة بإصلاح الإدارة العالمية[٢٨]
الثانية	٢٥ إبريل ٢٠١٠ البرازيل	القضايا المتعلقة بإصلاح النظام المالي العالمي	- التأكيد علي استمرار التنسيق بين دول التكتل وذلك من أجل إصلاح المؤسسات المالية والعمل علي إزالة آثار الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ . - دراسة طرق التوسع في نظام منح الائتمان بين بلدان البريك . - توقيع اتفاقية تعاون لتسهيل تمويل مشاريع الطاقة والبنية التحتية .
الثالثة	١٤ إبريل ٢٠١١ الصين	- جنوب أفريقيا عضواً في المجموعة . - الحاجة إلي إصلاح الحكم العالمي . - ميلاد تسمية البريكس	- التركيز على إصلاح المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية مع زيادة حق التصويت للدول الناشئة والنامية . - التعاون بين بنوك الدول الأعضاء في شتي المجالات.
الرابعة	٢٩ مارس ٢٠١٢ الهند	- شراكة البريكس من أجل الاستقرار والأمن والازدهار العالمي	- إقامة مجموعة عمل مشتركة لإنشاء بنك التنمية الجديد من أجل تعزيز التجارة بين دول البريكس . - توقيع اتفاقية لتسهيل منح الائتمان .
الخامسة	٢٧ مارس ٢٠١٣ جنوب أفريقيا	بريكس وأفريقيا: شراكة من أجل التنمية والتكامل	- زيادة التعاون مع الاقتصاديات الناشئة والبلدان النامية والمنظمات الدولية .
السادسة	١٥ يوليو ٢٠١٤ البرازيل	النمو الشامل والحلول المستدامة	- استمرار التعاون بين الأعضاء في مجال التمويل والاستثمار والتجارة . - إطلاق بنك التنمية الجديد مع دعم الدول الأفريقية في عملية التصنيع وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر . - إنشاء صندوق احتياطي يصل إلي ١٠٠ مليار دولار أمريكي للاحتياطيات الطارئة - إنشاء الترتيب (CRA) أيضاً لتوفير الدعم المتبادل لأعضاء البريكس أثناء الأزمات المحتملة من ميزان مدفوعاتهم .
السابعة	٩ يوليو ٢٠١٥ روسيا	شراكة بريكس قوة دافعة للتنمية العالمية	- التركيز علي إنشاء صندوق للاحتياطيات النقدية المخصص للطوارئ، مع الدعوة لمواجهة جميع أشكال الحمائية التجارية وتأمين الدعم لعمل منظمة التجارة العالمية مع توسيع وتنويع مشاركة دول البريكس في التجارة العالمية.
الثامنة	١٥-١٦ أكتوبر ٢٠١٦ الهند	بناء حلول شاملة وجماعية	- أكدت علي محاربة الإرهاب والحد من الجريمة. - الاتفاق علي تعزيز التعاون في مجالات الأبحاث الزراعية
التاسعة	٤ سبتمبر ٢٠١٧ الصين	بريكس: شراكة أقوي من أجل مستقبل أكثر إشراقاً .	- التركيز علي دعم التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي - تعزيز الاتصالات والتنسيق من أجل تحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية - بناء نظام اقتصادي دولي أكثر تعاوناً وتوازناً .
العاشرة	٢٥-٢٧ يوليو ٢٠١٨ جنوب أفريقيا	بريكس: التعاون من أجل النمو الشامل والازدهار المشترك في الثورة الصناعية الرابعة .	- توقيع اتفاقية إنشاء المقر الرئيسي للمكتب الإقليمي لبنك دبي الوطني للأميركتين في ساو باولو . - إنشاء شركة بريكس للابتكار - توقيع مذكرة حول شراكة الطيران الإقليمية .
الحادية عشر	نوفمبر ٢٠١٩ البرازيل	البريكس: النمو الاقتصادي لمستقبل مبتكر .	- تم عقد الندوة الاستراتيجية للبريكس لمكافحة الإرهاب . - الإشادة بالإنجازات المتمثلة في توقيع مذكرة التفاهم لوكالات ترويج التجارة والاستثمار في بريكس (TIpAs)
الثانية عشر	١٧ نوفمبر ٢٠٢٠ روسيا وتم عقدها بصورة افتراضية	شراكة بريكس من أجل الاستقرار العالمي والأمن المشترك والنمو المبتكر	- مناقشة التعاون لمواجهة أزمة Covid.19 ودور بنك التنمية الوطني في توفير الموارد المالية .
الثالثة عشر	٩ سبتمبر ٢٠٢١ الهند وتم عقدها بصورة افتراضية	التعاون بين دول البريكس من أجل الاستمرارية والتوحيد والتوافق .	- إطلاق منصة أبحاث البريكس الزراعية . - المناقشة الجارية حول منصة البريكس للسلع العامة الرقمية .

الرابع عشر	٢٢- ٢٤ يونيو ٢٠٢٢ الصين	مشاركة ٩ دول بالاجتماع التحضيري منهم مصر والسعودية والإمارات والأرجنتين وكازاخستان وأندونيسيا والسنغال وتايلاند	- دعت الصين وروسيا بثقل البريكس لأن يكون إطاراً دولياً دافعاً .
الخامس عشر	٢٢-٢٤ أغسطس ٢٠٢٣	البريكس وأفريقيا شراكة من أجل النمو المتسارع المتبادل.	- الاتفاق علي التنمية المستدامة والتعددية الشاملة. - الموافقة علي اهتمام ٦ دول كأعضاء جدد لحاملي العضوية، وهي كل من مصر والسعودية والإمارات وإيران والأرجنتين وأثيوبيا، لتدخل حيز التنفيذ الفعلي اعتباراً من أول يناير ٢٠٢٤
السادس عشر	٢٢- ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٤ روسيا	تعزيز التعددية من أجل التنمية والأمن العالميين العادلين	-دفع التعاون الاقتصادي والنقدي والمالي بين الدول الأعضاء وبما يحفز حركة التجارة والاستثمار بينهما. - بحث تعزيز التعاون في قطاعات الصناعة والخدمات الزراعية والخطوات المتخذة لتعظيم الاستفادة من بنك التنمية الجديد. - تنسيق الرؤى والمواقف بين دول التجمع أمام المحافل الدولية في القضايا والموضوعات الحيوية ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك إصلاح الحوكمة الدولية والنظام التجاري والمالي والنقدي متعدد الأطراف.
الثامنة	١٥-١٦ أكتوبر ٢٠١٦ الهند	بناء حلول شاملة وجماعية	- أكدت علي محاربة الإرهاب والحد من الجريمة. - الاتفاق علي تعزيز التعاون في مجالات الأبحاث الزراعية

المصدر : إعداد الباحثين، اعتماداً علي كل من[٢٩]:

- محمد فايز فرحات، البريكس .. نظام اقتصادي عالمي جديد، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير ٢٠١٧ في www.ahram.org.eg.
- حسن إحسان عبد المنعم، الترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في مميزات القوي العالمي _ تحتل مجموعة البريكس أنموذجاً، مجلة العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد ٥٨ ٢٠٢٠، ص ص : ١٦١- ١٦٣ .
- الهيئة العامة للاستعلامات، المشاركة المصرية في اجتماعات القمة الـ ٥ لتجمع البريكس ١٢ أغسطس ٢٠٢٣، متاح على الرابط: www.sis.gov.eg.
. XV.BRTCS summit Johannesburg, in : http:// brics.2023.gov.Za/wp-content.

ثالثاً : خصائص تكتل مجموعة البريكس وأهدافه

١) خصائص دول البريكس :

لقد تأسست مجموعة البريكس بهدف رفض هيمنة الغرب علي الاقتصاد والسياسية العالمية، والتي تسببت في الأزمات المالية المختلفة، كما تتميز هذه الدول بالإرادة الداعمة للتعددية في صنع القرار الدولي، ومع توسع البريكس فإنه يسعي لتشكيل تكتل سياسي يشبه الاتحاد الأوروبي وتجمع الآسيان كتوجه للتعاون التجاري والاقتصادي بين دول التجمع .

وعلي المستويين السياسي والعسكري يتمتع البريكس بقدرات متميزة تقوم بتدعيمه في المواقف السياسية الدولية، وذلك لتواجد دولتين من المجموعة دائمي العضوية في مجلس الأمن وهما الصين وروسيا، كما أن ثلاث من دول التجمع تصنف من العشرة جيوش الأوائل في العالم وهي روسيا والصين والهند[٣٠]، بالإضافة إلي وجود مقومات قوة لدول تجمع البريكس ويتم توضيحها من خلال الجدول رقم (٢) .

الجدول رقم (٢) يوضح مقومات القوة لدول تجمع البريكس

الدولة	الموقع الجغرافي	مقومات القوة
البرازيل	تقع في الجزء الشرقي من أمريكا الجنوبية بالنصف الغربي للكرة الأرضية	-تعد من أهم القوة الصناعية في أمريكا الجنوبية وتعتبر القوة الأولي بكافة المعايير الجغرافية والاقتصادية والعسكرية والبشرية، وتفصلها فجوة كبيرة عن بقية دول القارة، وتحديداً فنزويلا ،والأرجنتين، وتشيلي . - تعتبر اقتصادها من أهم الاقتصاديات التي تم تحريرها بالتوازي مع تحرير الاقتصاد العالمي. _ عضو في منظمة التجارة العالمية . - لها شبكة اتصالات متطورة واهتمام كبير بمستوي التعليم والبحث والتطوير . - احتلت المرتبة السادسة في الاقتصاديات العالمية .
روسيا	تقع في الجهة الشمالية من الكرة الأرضية وتمتد عبر شرق أوروبا والذي يمثل ربع مساحتها أما الثلاثة أرباع المساحة فتقع في الجزء الأسيوي الذي تمتد فيه وتحديداً شمال أسيا .	- لديها الإمكانيات الهائلة والتنوع الكبير في مصادر الطاقة مثل الغاز والكهرباء، والطاقة النووية ،والفحم، والنفط . - تمتلك ثروة هائلة من الطاقة الطبيعية المتجددة . - تمتلك قوة عسكرية وترسانة نووية هائلة تعد الأهم بعد الولايات المتحدة الأمريكية .
الصين	تقع في الجزء الشمالي من نصف الكرة الشرقي من قارة أسيا .	- تتمتع بخصائص جغرافية تتميز بعمق استراتيجي كبير والإشراف علي طرق للمواصلات والتجارة مع العالم سواء البرية منها وذلك بإشرافها علي طريق الحرير . - تعتبر واحدة من أكبر مراكز الصناعة في العالم .
الهند	تقع في الجزء الجنوبي من قارة أسيا .	- تمتلك سوقاً واسعة ونظاماً مالياً متطوراً وعدد كبير من الشركات ذات الكفاءة العالية خاصة في مجال صناعة البرمجيات .
جنوب أفريقيا	نقع في أقصي الطرف الجنوبي لقارة أفريقيا	- تحتل المركز الخامس والعشرين من حيث المساحة والعالم . - تعتبر من الدول الغنية بالموارد الطبيعية والمعادن .

المصدر[٣١] : IMF, world Economic outlook, data base, 2012 .

٢) أهداف تكتل مجموعة البريكس

تم انطلاق مجموعة البريكس من أهداف اقتصادية مشتركة ، وذلك لكي تكون حافزاً لتماسك المجموعة، حيث أن دول مجموعة البريكس مختلفة عن بعضها في الكثير من الجوانب السياسية والثقافية، ولقد تبنت مجموعة البريكس منظور بديل للنظام الاقتصادي الدولي، وذلك من أجل خدمة مصالح الدول النامية وتجنب تدهور أوضاعها السياسية والاقتصادية، ويكون ذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية :

- تطوير البنية التحتية لدول أعضاء التجمع، وذلك لتجنب اللجوء للمؤسسات الغربية خلال فترات الأزمات الاقتصادية، ويكون ذلك عن طريق استحداث طرق فعالة لمنح وتبادل القروض بين دول التجمع، بالإضافة إلي تدعيم شبكة الآمان الاقتصادي العالمي لهذه الدول، لتجنب الخضوع لقروض المؤسسات الغربية، وما يترتب عليها من زيادة حجم الدين الخارجي واستنزاف الاحتياطي النقدي[٣٢].
- تشجيع التجارة والاستثمارات البينية لتحقيق تكاملاً اقتصادياً وخاصة في مجال النفط والغاز والبنية التحتية.
- تحقيق تكامل سياسي واقتصادي وجيوسياسي بين دول التجمع، والسعي لإعادة التوازن الاقتصادي الدولي، وذلك بتغيير النظام المالي والاقتصادي العالمي المتمثل في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مع إجراء إصلاحات علي الحصص التصويتية لهذه المؤسسات وإيجاد بديل لها، مع تحسين تمثيل عضوية الدول الأعضاء بالبريكس في مؤسسات الأمم المتحدة ومجموعة العشرين[٣٣].
- تكوين اتحاد مالي قوي فيما بينهم لتمويل اقتصاداتهم بدلاً من الاعتماد علي المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي[٣٤] .
- إنشاء نظام عالمي مستقر وآمن وعادل، وذلك من خلال الدبلوماسية السلمية والتعددية[٣٥].
- استخدام القانون الدولي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة كوسيلة لحل التزامات بين الدول[٣٦].

- تنفيذ المشروعات الاستثمارية من قبل أعضاء البريكس في الدول النامية التي تكون في حاجة إليها
- ضمان مستوي كافٍ من امتدادات الطاقة ومصادرها .
- إصلاح المؤسسات المالية العالمية: حيث تري مجموعة البريكس بأن المؤسسات الدولية المركزية مثل الأمم المتحدة ومؤسسات بروتون وودز المتمثلة في البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي هي امتداد لميزان القوي السائد بعد الحرب العالمية الثانية، وتتمثل أهم مطالب مجموعة البريكس في إصلاح المؤسسات المالية الدولية من خلال شفافية اختيار مسئولي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وفقاً للجدارة بغض النظر عن جنسياتهم .
- الاهتمام بالتعاون التكنولوجي خاصة في مجالات الطاقة المتجددة وتحسين استخدامها، خاصة وأن البرازيل تعد هي الرائدة في هذا المجال .
- محاولة تغيير نظام النقد الدولي وذلك بتقليل الاعتماد علي الدولار الأمريكي في المدفوعات الدولية
- الاتفاق علي هوية موحدة وتعاون مؤسس يجعلهم مجموعة جيوسياسية وجيواقتصادية لها وزنها، وتكون قادرة علي الثبات ودرء المخاطر مع خلق نظام للتنسيق الأمني فيما بينهم[٣٧].
- توسيع مجموعة البريكس، حيث اهتمت دول مجموعة البريكس بتوسيع عضويتها لتشمل الاقتصادات الناشئة الآخري، وذلك بهدف توسيع نفوذ المجموعة وتمثيلها في الحوكمة العالمية، ويتضمن هذا التوسع توجيه الدعوات إلي دول جديدة تشترك في رؤية مجموعة البريكس لنظام عالمي أكثر عدالة ومتعدد الأقطاب، ولقد تم الإعلان عن أول توسعة لعضوية البريكس في ١ يناير ٢٠٢٤، حيث سينضم إليها رسمياً مصر والسعودية والإمارات، وإيران، وأثيوبيا، والأرجنتين .

ولم تقتصر أهداف مجموعة البريكس علي التوجه الاقتصادي والنمو فقط، وإنما تسعي إلي أن تكون فاعلة علي المسرح السياسي العالمي، ويكون ذلك في مجالات الوساطة والمفاوضات الدولية وفض النزاعات وجهود حفظ السلام.

ومنذ إطلاق مجموعة البريكس في عام ٢٠٠٩، نمت علاقاتها التجارية بشكل واضح، ولكن بطريقة غير متوازنة للغاية. وذلك يرجع لسببين، **أولاً**، كان معظم النمو في التجارة متمركزًا حول الصين، بينما ظلت حصة بقية مجموعة البريكس ثابتة تمامًا حتى وقت قريب، كما يتضح في (**شكل١**) والزيادة الأخيرة في أهمية بقية مجموعة البريكس يمكن إرجاعها في الغالب إلي الهند، التي شهدت نموًا اقتصاديًا كبيرًا في السنوات القليلة الماضية. **ثانياً:** هو أن أعضاء مجموعة البريكس متشابكون بشكل متزايد مع الصين، فيما يتعلق بالتجارة، ولكن تظل التجارة الثنائية بين أعضاء مجموعة البريكس بخلاف الصين منخفضة للغاية. وبعبارة أخرى، فإن مجموعة البريكس تتركز بشكل كبير على الصين، يمكن القول إن مجموعة البريكس تهيمن عليها الصين اقتصاديًا.

شكل (١) يوضح حصة الواردات من السلع مع أعضاء مجموعة البريكس في الفترة من (٢٠٠٠-٢٠٢٢)

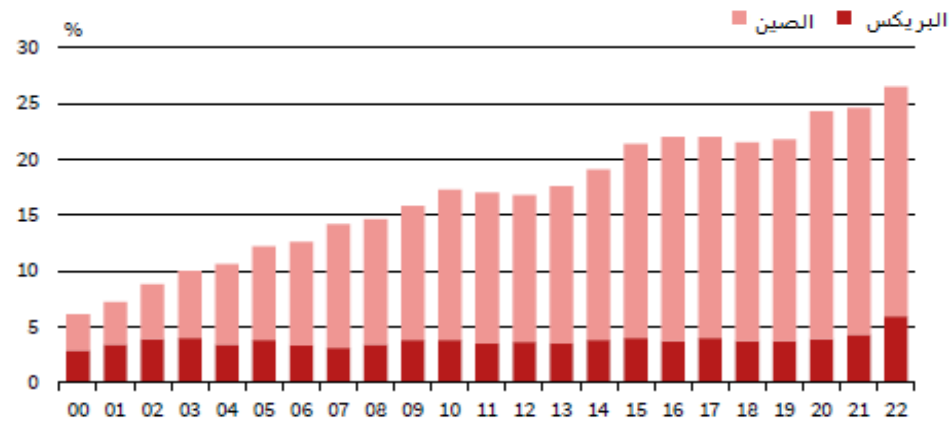

Source: mailto:https://unctad.org

رابعاً : مؤسسات تكتل مجموعة البريكس

تسعي روسيا والصين لخلق درجة من التعددية في النظام الاقتصادي العالمي سواء أكان ذلك في إطار التعاملات التجارية أو المؤسسات المالية النقدية، حيث تشجع دول البريكس المعاملات بينها باستخدام العملات المحلية، لذا يوجد عدد من المؤسسات المالية والاقتصادية في البنية المالية لتجمع البريكس وهي كالتالي :

١- بنك التنمية الجديد (NDB) :

قامت دول البريكس بتأسيس بنك التنمية الجديد برأسمال قدره ٥٠ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٤، وهو بنك تنمية متعدد الأطراف يهدف إلي تعبئة الموارد لمشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في دول البريكس وغيرها من البلدان الناشئة والنامية[٣٨] .

ويسعي بنك التنمية الجديد إلي العمل كمحفز لسد الفجوة بين توافر الموارد المالية والاحتياجات المتزايدة للأعضاء المؤسسين والبلدان الصاعدة والنامية .

ولقد حصل بنك التنمية الجديد علي تصنيف AA^{+} من كل من ستاندرد أندبوز (S&P) وفيتشي، قبل أن يحصل علي تصنيف AAA من وكالة التصنيف الائتماني اليابانية عام ٢٠١٩[٣٩].

لذا ينظر البعض لبنك التنمية الجديد علي أنه بديل للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهو يعد أحد أدوات المجموعة من أجل تحقيق الترابط الفاعل بين مجموعة البريكس والدول النامية وفق شروط أقل

٢- الترتيب الاحتياطي الاحترازي (Contingent Reserve Arrangement) :

هو إطار يهدف إلي توفير الدعم من خلال السيولة المالية الإضافية وغيرها من الوسائل لبلدان البريكس في وقت الأزمات الاقتصادية وهو يعمل علي تقديم الدعم لدول البريكس، وذلك من خلال أدوات السيولة والاستجابة الاحترازية لضغوط ميزان المدفوعات الفعلية أو المحتملة علي المدي القصير، وإجمالي الموارد المتخصصة له ١٠٠ مليار دولار.

ويعد الترتيب الاحتياطي الاحترازي أحد ركائز التنافس مع صندوق النقد الدولي، وأيضاً يمثل أحد الأدوات التي تمكن مجموعة البريكس من مواجهة الأزمات الاقتصادية الطارئة وغير المتوقعة[٤٠] .

٣- نظام الدفع لدول البريكس : (BRICS Payment system)

حيث تعمل مجموعة البريكس علي إنشاء نظام الدفع المالي الموحد، ويتم استخدامه لدفع أي عملية شراء في أي بلد من بلدان المجموعة، ويعد أحد الهياكل الاقتصادية التي تسعي مجموعة البريكس إلي تشييدها، إذ تعمل علي ابتكار وسائل وطرق تمكنها من تقليل اعتمادها علي الدولار الأمريكي وذلك من خلال استخدام العملات الوطنية في التجارة المتبادلة .

ومن خلال ذلك نجد أن مجموعة البريكس عملت علي تشكيل مجموعة من المؤسسات المالية للعمل علي تكوين تعاملات اقتصادية مستقلة من الهيمنة الغربية، وذلك لكي تكون مدخلاً لتكوين التعددية في النظام الدولي .

فمن إنجازات البريكس أنها عملت علي:

أ - إنشاء بنك التنمية الجديد بهدف تمويل مشروعات البنية التحتية والتنمية في بلدان البريكس.

ب- إنشاء الصندوق الاحتياطي للطوارئ (CRA)، وهدفه احتواء ضغوط السيولة العالمية لعملة كل عضو.

ج – إنشاء بنك الدوحة الوطني، ويكمن دوره في تسيير التجارة بالعملات المحلية بين دول البريكس.

د – سعي دول البريكس للانتقال إلي مستوي جيد في العلاقات الاقتصادية بين الدول التي تسودها العدالة والمساواة في تقاسم الأرباح.

هـ- تطوير العلاقات الاقتصادية بين دول البريكس من خلال تشجيع المبادلات التجارية، بالإضافة إلي العمل علي استدامة النمو الاقتصادي من خلال تبادل الخبرات والممارسات بشأن تنفيذ استراتيجيات التنمية الوطنية، وتبادل الخبرات في التجارة والاستثمار وتنمية رأسمال البشري بالإضافة إلي توقيع مذكرات

تفاهم لإقامة سكك حديدية بين دول البريكس وأيضاً توقيع مذكرات تفاهم في مجالات الأبحاث الزراعية وإقامة مجالس رياضية بين دول البريكس، وأيضاً تحقيق التكامل الاقتصادي، حيث تختلف مستويات وإمكانيات دول البريكس سواء السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية، فكل دولة منها لها ما يميزها عن الآخر .

خامساً : التحديات التي تواجه مجموعة البريكس

توجد مجموعة من التحديات السياسية والجيوسياسية لتجمع البريكس وهي :

- عدم التجانس الحالي بين دول البريكس، حيث توجد فروق دقيقة من حيث كيفية ارتباط أعضائها بالنظام الليبرالي الدولي، وتتباين علاقات الأعضاء مع الغرب، بالإضافة إلي أنه توجد اختلافات ملحوظة في السياسة الخارجية لأعضاء البريكس، فالهند علي سبيل المثال وعلي خلاف الصين لا ترغب في توسيع المجموعة خوفاً من أن يدعم الأعضاء الجدد الصين، كما أن الهند التي لديها تطلعاتها الجيوسياسية الخاصة لن تكون سعيدة بالاضطلاع بدور صغير في تشكيل وصياغة المجموعة[٤١] .
- عدم تناسق القوي داخل البريكس: حيث توجد فروق في القوة والتأثير بين دول البريكس، وهذا قد يؤثر علي التوازن والتمثيل في القرارات الجماعية لدول البريكس .
- تحديات التنسيق والتنفيذ حيث تعد التعددية السياسية إحدى ركائز الأنظمة السياسية، ويمثل جمع هذه المجموعة من الأنظمة السياسية المختلفة معاً تحدياً وعائقاً أمام التكامل السياسي والاقتصادي، ولكي يتم تحقيق التنسيق بين الأعضاء، يتطلب ذلك تقييم المسافات الجغرافية وتوافق المصالح بين أعضاء البريكس، فعدم وجود توافق بين الأعضاء وعدم تحقيق الهدف المشترك وتعزيز التعاون بين الأعضاء، قد يخلق صعوبة وتحدي لدي مجموعة البريكس في ضمان تنفيذ السياسات والقرارات .

- تحديات الأمن والنزاعات: حيث قد تواجه دول البريكس عوامل تعوق جهودها وتشمل الاختلافات في الأولوية الوطنية والتحديات الداخلية لكل عضو من أعضائها، وتشكل النزاعات بين دول المجموعة تحدياً أمام تقدم البريكس، ومن ذلك توتر العلاقات بين الصين والهند علي خلفية النزاع الحدودي (وادي بالوان) الذي تسبب أحياناً في مواجهات عسكرية[٤٢].
- عدم اعتماد المؤسسية المرنة، وعدم إقرار هيكل تنظيمي يقود هذه المجموعة، وتقدمه ككتلة واحدة مترابطة، ويعمل علي تحقيق أهدافه والتنسيق بين دوله، واقتصر الأمر علي القمم الدورية واجتماعات الوزراء، بالإضافة إلي أنه لم تستطع دول البريكس صياغة موقف موحد يحتوي علي التغييرات التي يرغبون باتخاذها بشأن البنية المالية العالمية أو الحصص في صندوق النقد الدولي أو الحوكمة أو هيكله البنك الدولي، فدول البريكس ترغب في إصلاح النظام الاقتصادي العالمي، لكنها لم تقرر بشكل موحد شكل هذه الإصلاحات ومدي عمقها وشمولها[٤٣] .
- تعارض مصالح دول البريكس في عدد من القضايا، فمثلاً موضوع الطاقة علي سبيل المثال، فإن بعض دول البريكس منتجة للطاقة وبعضها مستهلك، مما يؤثر علي التقدم، كما لم تقم مجموعة البريكس بتنسيق السياسات والمواقف تجاه عدد من القضايا الدولية.
- مجموعة البريكس تعتبر غير متوازنة اقتصادياً، ويوجد تباين واضح لصالح الصين سواء في الاستثمارات أو التجارة الخارجية أو الإنتاج، بينما في الجانب السياسي فهو لصالح روسيا الاتحادية[٤٤]
- التغيرات السريعة في العالم وخاصة في منطقة الشرق الأوسط مثل محاربة الإرهاب والتطرف وحماية الأمن السيبراني .
- خوف بعض دول مجموعة البريكس من نمو النفوذ الصيني أو إحلال الهيمنة الصينية محل الهيمنة الغربية[٤٥].

المحور الثالث: التوسع في البريكس وانعكاساته على النظام العالمي الجديد

تسعى الصين وروسيا إلى ضم دول إفريقية جديدة إلى مجموعة البريكس، وتتوسع الاستثمارات الصينية في أفريقيا عبر مشروعات البنية التحتية وبناء القدرات ومبادرة التنمية العالمية، ومبادرة الأمن العالمي، ومبادرة الحزام والطريق، والمشاركة الأمنية الإقليمية لنشر نموذج الحوكمة الصيني في الجزء الجنوبي من العالم.

ولقد أعلن رئيس جنوب أفريقيا "سيريل راما فوزا" في القمة الخامسة عشر، عن دعوة ٦ دول جديدة للانضمام إلى مجموعة البريكس للاقتصادات الناشئة ومنها مصر، أثيوبيا، ايران، الإمارات، السعودية، الأرجنتين، لتصبح أعضاء في مجموعة البريكس، لذا يسعى تجمع البريكس إلى الحصول على صوت أقوى في الساحة الدولية، في إطار مطالباتها بإعادة توازن النظام العالمي، وبقدر ما تتمتع به المجموعة من نقاط قوة فعلية تؤهلها للعب دور استراتيجي مهم في مسرح العلاقات الدولية في المستقبل، بقدر ما تواجه تحديات، ومن خلال هذا المحور يتم تناول ما يلى:

أولاً: التوسع في البريكس
ثانياً: مزايا التوسع في البريكس
ثالثاً: مكانة البريكس بلس في الاقتصاد العالمي
رابعاً: عملة البريكس في التسويات الدولية
خامساً: تمثيل دول البريكس بلس في المنظمات الدولية
سادساً: تحديات التوسع في البريكس

أولاً: التوسع في البريكس

في ١ يناير ٢٠٢٤، تم توسيع مجموعة البريكس لتشمل خمسة دول جديدة، وهذا يمثل مرحلة جديدة في تطور الكتلة ويمنحها وزن اقتصادي وديمغرافي أكبر. ومع ذلك فإن عدم تجانس أعضائها وتكامل التجارة المنخفض بينهما قد يحد من قدرة المجموعة على التأثير على التجارة العالمية والنظام النقدي الدولي، لذا فالتوسع يخدم بشكل رئيسي في التأكيد على جاذبية التحالف للدول الناشئة والنامية، التي تنظر إليه

باعتباره منتدى للتعبير عن "الجنوب العالمي"، ويساعد في ترسيخ الكتلة الموسعة (البريكس بلس) كقوة رئيسية في الحوكمة الاقتصادية العالمية.

كانت الصين - وعلى وجه الخصوص الرئيس شي - من أبرز المؤيدين لتوسيع البريكس إلى البريكس بلس وكان السبب الرئيسي وراء هذا التوسع هو جعل البريكس أكثر تمثيلاً للعالم النامي وإعطائه صوتًا أقوى على الساحة العالمية. وعلى هذه الخلفية كانت الصين أيضًا تضغط بشكل أكثر قوة على دول أخرى للانضمام إلى البريكس+، وقد قدمت مساعدات مالية وغيرها من المساعدات للأعضاء الجدد.

وكانت روسيا تدعم أيضًا مثل هذا التوسع كوسيلة لمواجهة الضغوط الغربية، وتم اتخاذ قرار توسيع البريكس في قمة البريكس الخامسة عشرة، التي عقدت في جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا، في يوليو ٢٠٢٣. وقد وافق زعماء الدول الأعضاء الخمسة المؤسسة على الانضمام إلى البريكس بلس على الترحيب بستة أعضاء جدد في المجموعة هي مصر، وإثيوبيا، وإيران، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والأرجنتين والتي أبلغ الرئيس الأرجنتيني "خافيير ميلي" في وقت لاحق قادة دول البريكس أن الأرجنتين لن تنضم إلى المجموعة مطلع عام ٢٠٢٤، بالإضافة إلى أن السعودية قامت بتجميد العضوية لحسم مدى توافق انضمامها مع سياستها الداخلية.

كذلك كان قرار التوسع للبريكس تتويجًا لعملية طويلة ومتعمدة، ركزت بشكل خاص على البلدان التي ينبغي دعوتها للانضمام، كما يتضح أن الدول الست التي كان من المفترض انضمامها إلى البريكس غير متجانسة إلى حد كبير فبعض هذه الدول دائنة صافية (مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)، في حين أن دولاً أخرى ليست مدينة فحسب، بل إنها أيضاً في وضع مالي ضعيف للغاية وخاصة الأرجنتين والتي اعتذرت عن عضوية البريكس، ونصف هذه الدول من كبار المصدرين للوقود الأحفوري (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإيران). وتبرز إثيوبيا كعضو آخر من أفريقيا، وهي القارة التي أصبحت مهمة بشكل متزايد للسياسة الخارجية للصين و الهند [٤٦]

ثانياً: مزايا التوسع في البريكس

يمثل تكتل البريكس صعوداً للقوى الآخري مقابل القوى الغربية، حيث إن توسيع العضوية يتيح لدول البريكس العديد من الحوافز وهى كالتالي:

١- تأسيس البريكس مؤسسات مالية بديلة

حيث تسعى روسيا والصين لخلق درجة من التعددية في النظام الاقتصادي العالمي، سواء في إطار التعاملات التجارية أو المؤسسات المالية والنقدية، وقامت دول البريكس بتأسيس بنك التنمية الجديد بهدف تعبئة الموارد لمشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في الأسواق الناشئة والبلدان النامية (EMDCs) [٤٧]

ويعطي بنك التنمية الجديد الأولوية للعمليات عالية التأثير الذكية مناخياً والمقاومة للكوارث والمتكاملة مع التكنولوجيا والشاملة اجتماعياً، تماشياً مع الأهداف التنموية لأعضائها والتزاماتهم بموجب أهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس.

يسعي بنك التنمية الجديد إلى تحسين جودة معالجة مشاريعه وتنفيذها من خلال اتخاذ التدابير المناسبة، بما في ذلك نشر أدوات جديدة ومنصات تعتمد على تكنولوجيا المعلومات من شأنها أن تساعد في تسهيل تدفق العمليات.

شكل (٢) يوضح محفظة المشاريع حسب نوع القروض بالمليار دولار في ٣١ ديسمبر٢٠٢٢

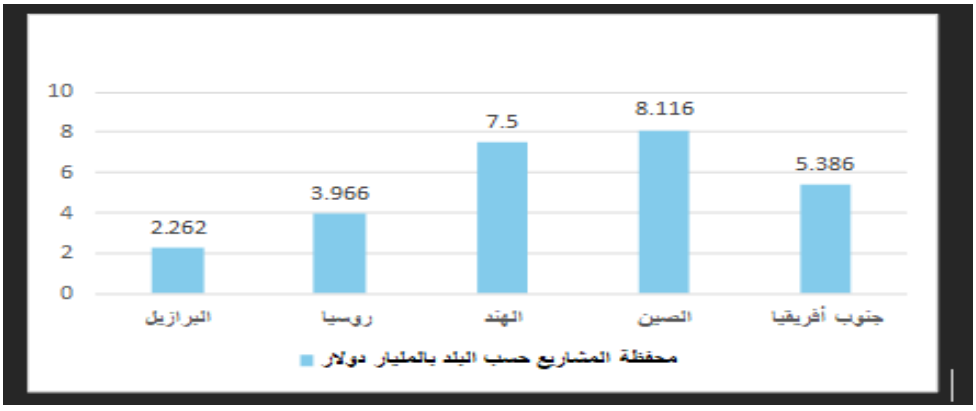

Source: New Development Bank.

يتضح من شكل (٢) أنه بلغ إجمالي مبلغ التمويل المعتمد ٣٢,٨ مليار دولار أمريكي بإجمالي عدد مشاريع معتمدة ٩٦ مشروع وذلك في٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

ولقد ركزت عمليات بنك التنمية الجديد على القروض السيادية والقروض المضمونة من قبل دول أخرى، والتي بلغت ٢٦,٥٧٩ مليار دولار، في حين بلغت القروض غير السيادية ٣,٤٥١ مليار دولار أمريكي، وبلغت قيمة استثمارات الأسهم ٢٠٠ مليون دولار أمريكي.

كذلك سيشهد البنك توسعًا في الإقراض غير السيادي لتلبية مطالب العملاء في الدول الأعضاء، ففي ديسمبر ٢٠٢٠ أنشأ البنك إدارة مخصصة للعمليات غير السيادية، والتي ستساعد في تبسيط إعداد وتنفيذ المشاريع مع عملاء القطاع الخاص، كما سيساعد استخدام أدوات متطورة بشكل متزايد في تعزيز عرض القيمة لبنك التنمية الجديد في العمليات غير السيادية.

وستركز العمليات غير السيادية لبنك التنمية الجديد بقوة على توليد الإضافة. وسيركز البنك على توفير ما لا يتوفر في السوق للمشاريع. وسيكون الاعتبار الرئيسي هو ضمان عدم تسبب تدخلات البنك في إزاحة الاستثمارات الخاصة.[٤٨]

وفي ٢٨ مايو٢٠٢٤ وقع بنك التنمية الجديد وبنك Huzhou اتفاقية قرض بهدف تعزيز تنمية البنية التحتية المستدامة في مقاطعة Zhejiang بالصين. وبموجب اتفاقية القرض، سيوفر بنك التنمية الجديد ٣٥٧,٥٥ مليون يوان صيني (ما يعادل ٥٠ مليون دولار أمريكي) لبنك Huzhou لتمويل مجموعة من مشاريع تنمية البنية التحتية المستدامة في مقاطعة.Zhejiang سيتم إعادة إقراض قرض بنك التنمية الجديد لبنك Huzhou للمقترضين من القطاع الخاص لتمويل مشاريع البنية التحتية المستدامة في قطاعات الطاقة النظيفة وكفاءة الطاقة والنقل والخدمات اللوجستية، فضلاً عن المياه والصرف الصحي[٤٩].

تهدف هذه المشاريع إلى إنشاء نظام طاقة حديث نظيف ومنخفض الكربون وآمن وفعال، وإنشاء اتصالات نقل أكثر كفاءة مع المدن الرئيسية المحيطة، وحماية البيئة

الإيكولوجية المائية في التجمعات الحضرية في دلتا نهر Yangtze، بما يتماشى مع استراتيجية التنمية في مدينةHuzhou .

يعتبر هذا القرض أول قرض غير سيادي يقدمه بنك التنمية الجديد في الصين، مما يسلط الضوء على التزام البنك بتعبئة موارد القطاع الخاص ورأس المال في السوق المحلية، ويتماشى هذا الاتفاق مع الاستراتيجية الوطنية للصين لتعزيز التنمية المستدامة والتمويل الأخضر.

لقد عمل بنك التنمية الجديد على تحسين التوزيع الجغرافي لعملياته عبر الدول الأعضاء تدريجيًا.

شكل (٣) يوضح محفظة المشاريع حسب البلد بالمليار دولار
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

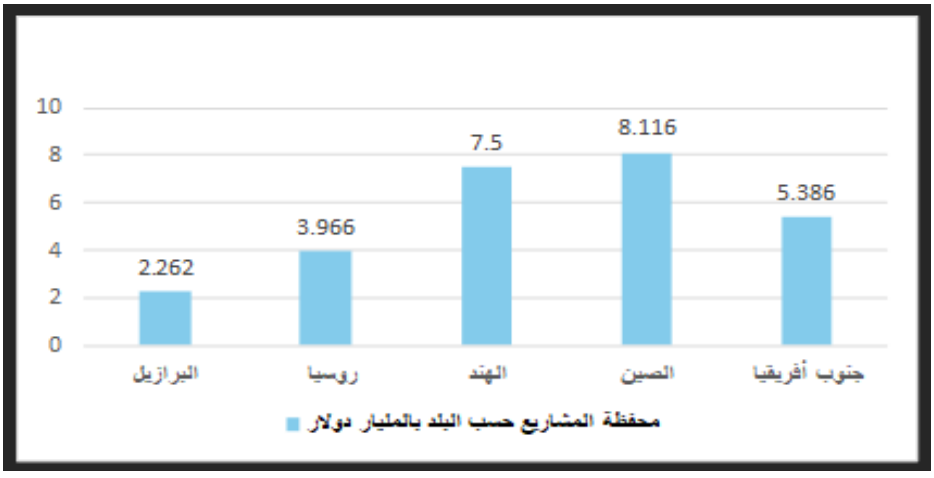

Source: New Development Bank.

كما يتضح من شكل (٣) فقد بلغت محفظة مشاريع بنك التنمية الجديد في الدول الأعضاء مرتبة من الأعلى كانت الصين تحتل المركز الأول بقيمة بلغت ٨,١١٦ مليار دولار وفي المركز الثاني ٣من حيث أكبر قيمة من عمليات البنك فيها الهند بقيمة بلغت ٧,٥ مليار دولار، تليها في المركز)٣ الثالث جنوب أفريقيا بقيمة بلغت

٥,٣٨٩ مليار دولار تليها في المركز الرابع روسيا بقيمة ٣,٩٦٦ مليار دولار، وفي المركز الأخير تأتي البرازيل بقيمة ٢,٢٦٢ مليار دولار.

شكل (٤) يوضح محفظة المشاريع حسب العملة بالمليار
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

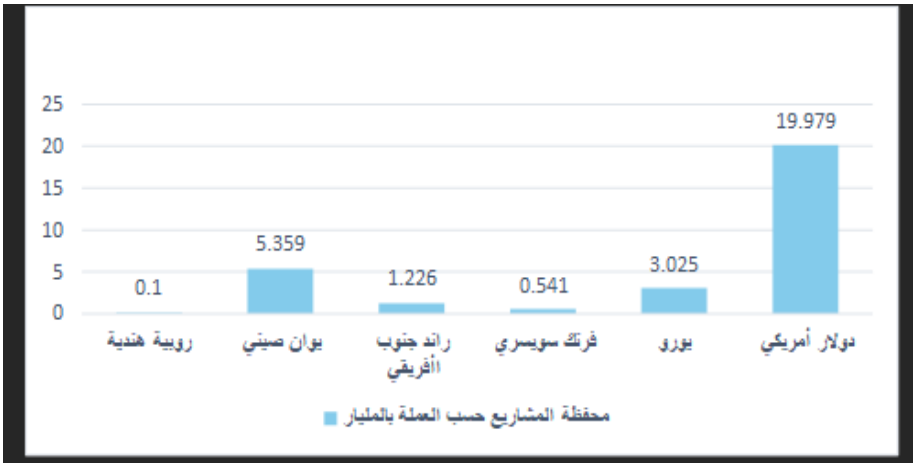

Source: New Development Bank.

بلغت قيمة القروض بالعملات المحلية ٢٣% من الموافقات التراكمية لبنك التنمية الجديد في نهاية عام ٢٠٢١. وفي ضوء الطلب الكبير الذي لاحظه البنك من العملاء، سعى بنك التنمية الجديد إلى توسيع عملياته بالعملة المحلية خلال دورة الاستراتيجية ٢٠٢٢-٢٠٢٦، فبلغت قيمة القروض بالعملات المحلية ما يقرب من ٢٩% من قيمة القروض بالعملات المحلية كما يتضح من شكل (٤).

إن بنك التنمية الجديد سيزيد من استخدام العملات المحلية للدول الأعضاء، وإن كان هذا لا يعني التخلي أو الابتعاد عن الدولار، ولكنه يعني أن البنك سيقوم بجمع المزيد من التمويل بالعملة المحلية، فغالبية تمويل البنك سيبقي مقوماً بالدولار، فرأس مال البنك بالبنك بالدولار الأمريكي، لذا فإن الدولار جزء أساسي في أساسيات البنك، كما يدرس البنك إمكانية إصدار سندات بالعملة المحلية في الدول الأعضاء مثل البرازيل وروسيا.

شكل (٥) يوضح محفظة المشاريع حسب المشروع بالمليار دولار في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

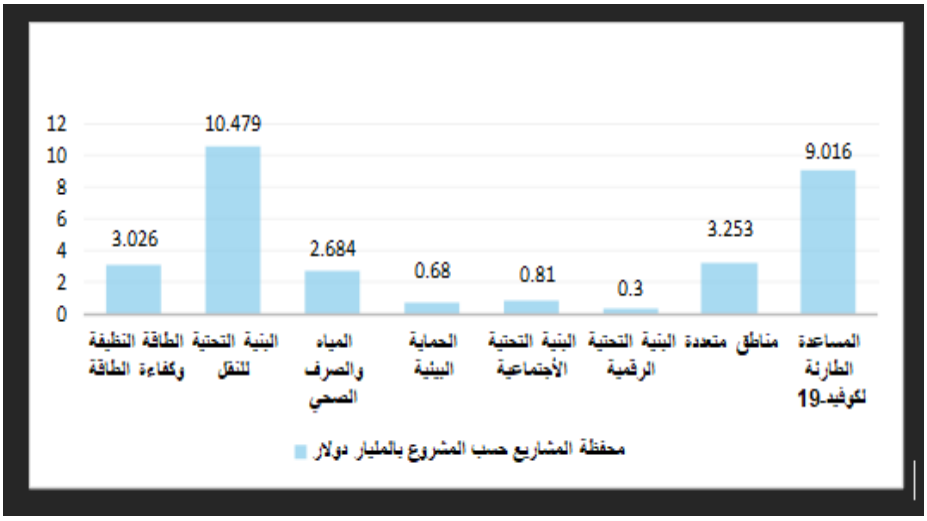

Source: New Development Bank.

كما يتضح من شكل (٥) نجد أن بنك التنمية الجديد نجح في تنويع عملياته عبر مجموعة من المجالات الرئيسية وأهداف التنمية المستدامة.

فبحلول نهاية عام ٢٠٢٢، كانت مشاريع البنك متوافقة بشكل أساسي مع أهداف التنمية المستدامة، مع توافق غالبية التمويل الملتزم بالهدف السادس والسابع والثامن والتاسع والحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى قروض برنامج الطوارئ COVID-19 التي قدمها البنك والتي بلغت ٩,٠١٦ مليار دولار من قروض بنك التنمية الجديد.

وشجع أيضًا على حماية المناخ من خلال تمويل البنية التحتية والاستثمارات لبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وتمثل المبادئ المشتركة إضافة مهمة لمجموعة أدوات بنك التنمية الجديد لتحقيق التزاماته الاستراتيجية لدعم العمل المناخي، وبموجب استراتيجيته العامة للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦، يلتزم البنك بالعمل على مواءمة عملياته الجديدة مع أهداف اتفاق باريس والتي تهدف أيضًا إلى توجيه ٤٠ %

من إجمالي تمويلها خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦ إلى مشاريع تساهم في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه[٥٠]

توسيع العضوية في بنك التنمية الجديد

تم إنشاء بنك التنمية الجديد ليكون مؤسسة عالمية ذات قاعدة عضوية تعكس تركيزه على البلدان الناشئة والنامية، وعلى هذا النحو، فإن عضوية البنك مفتوحة لجميع أعضاء الأمم المتحدة.

في عام ٢٠٢١، وضح بنك التنمية الجديد بأنه يمكن التوسع المستمر في عضوية بنك التنمية الجديد من تعزيز البنية التحتية والتنمية المستدامة في عدد أكبر من البلدان، مما يخلق تأثيرًا يتجاوز أعضائه الحاليين، كما سيعمل الأعضاء الجدد على تعزيز قاعدة رأس مال البنك، ودعم تنويع المحفظة، وتعزيز قدرته على حشد الموارد، وإثراء تجربته التنموية، وتعزيز دور بنك التنمية الجديد كمنصة للتعاون الأوسع بين البلدان الناشئة والنامية، فمن المتوقع تحقيق تنوع أكبر للدول الأعضاء - سواء من حيث الجغرافيا أو مرحلة التنمية.[٥١]

شكل (٦) يوضح نسبة المساهمة في رأس مال بنك التنمية الجديد بعد توسيع العضوية

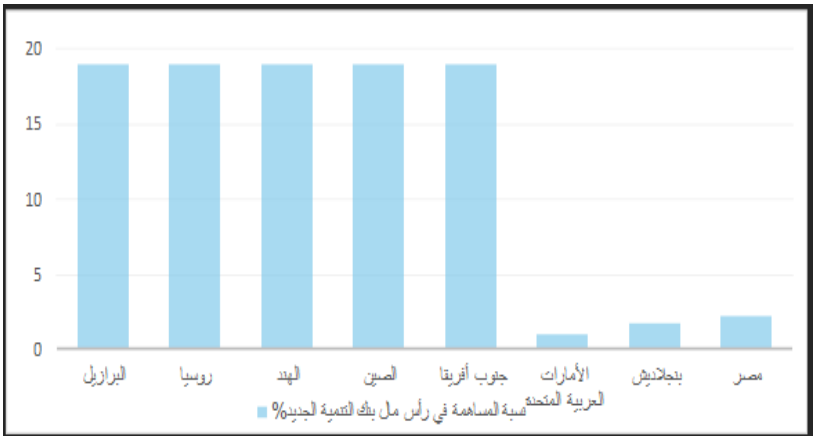

Source: New Development Bank.

من بيانات شكل (6) يتضح أن انضمت كلا من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا في ٣ يوليو٢٠١٥ لبنك التنمية الجديد، تم توزيع رأس المال المكتتب الأولي بالتساوي بين الأعضاء المؤسسين بواقع نسبة ١٨,٩٨%، وفي ١٦ سبتمبر ٢٠٢١ انضمت البنجلاديش بنسبة مساهمة ١,٧٩% ، وفي٤ أكتوبر ٢٠٢١ انضمت الإمارات العربية المتحدة بنسبة مساهمة بلغت ١,٥٦ %, وفي ٢٠فبراير ٢٠٢٣ انضمت مصر بنسبة مساهمة بلغت ٢,٢٧%.

قام جميع الأعضاء المؤسسين الخمسة بدفع رأس مالهم المدفوع بالكامل، في حين قامت بنغلاديش والإمارات العربية المتحدة بسداد الأقساط الأولى والثانية والثالثة بالكامل من رأس المال المدفوع، وسددت مصر القسط الأول من رأس المال المدفوع بالكامل.[٥٢]

بنك التنمية الجديد في ٢٠٢٦:

تم إعداد هذه الاستراتيجية من عام ٢٠٢٢ إلى عام ٢٠٢٦ لتوجيه بنك التنمية الجديد في رحلته نحو تعزيز البنية الأساسية والتنمية المستدامة في البلدان الناشئة والنامية، وتضمن هذه الاستراتيجية أن يكون البنك قادراً على التكيف أثناء مسار نموه المستقبلي، كما يتضح من الشكل رقم (٧)

شكل (٧) بنك التنمية الجديد في ٢٠٢٦

شكل (٧) بنك التنمية الجديد في ٢٠٢٦

Source: NDB General Strategy for 2022–2026, p.31

٢- امتلاك البريكس قدرات ديمغرافية واقتصادية هائلة

تمتلك مجموعة البريكس عناصر قوة جماعية، حيث أنه بعد أن كان حجم اقتصاد مجموعة البريكس حوالى ٢٦ تريليون دولار بما يمثل ٢٥،٦% من حجم الاقتصاد العالمي في ٢٠٢٢، سيصبح بعد انضمام الدول الجديدة حوالى ٢٩ تريليون دولار، بما يمثل ٢٩% من حجم الاقتصاد العالمي.

٣- تزايد قوة البريكس الاقتصادية عالمياً

برزت البريكس كأقوى تجمع مع توسيع نطاق الاعتراف بكونها قاطرة النمو العالمي، فالصعود الاقتصادي للبريكس يمثل أيضاً تحولاً جيوسياسياً مهماً، حيث أصبح ينظر إلى هذه المجموعة على أنها بديل عن النظام العالمي الليبرالي الذى تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، لذا فالتوسع في مجموعة البريكس من خلال إضافة الدول الجديدة يمثل فرصة كبيرة لتعزيز مكانة التكتل ودوره في المستقبل، ويكون ذلك بناءاً على عدة عوامل منها:

- التكتل بانضمام دول جديدة منها مصر وأثيوبيا وإيران، سيرتفع عدد سكانه ليمثل نسبة كبيرة من سكان العالم وبالتالي يصبح أكثر تأثيراً.
- انضمام دول نفطية على رأسها الإمارات والمملكة العربية السعودية في ظل وجود روسيا، يمثل فرصة كبيرة لزيادة احتياطي المجموعة من النفط، حيث أن انضمام الإمارات والمملكة العربية السعودية لمجموعة البريكس" الأعضاء الأساسيين في منظمة الأوبك" بالإضافة إلى وجود البرازيل كعضو أساسي في البريكس والتي انضمت حديثاً إلى أوبك بلاس، قد يسهم بشكل أساسي في تقوية نفوذ البريكس، فضلاً عن أن ضم المملكة العربية السعودية والإمارات قد يحقق العديد من المزايا لمجموعة البريكس، وذلك عبر استقرار إمدادات الطاقة لكبار المستهلكين وتحديداً الهند والصين، مما يوفر فرصة أكبر للتأثير في سوق الطاقة العالمي، وذلك من خلال زيادة التنسيق بين

الأطراف المعنية لدعم مصالحها، وهو ما يسهم بدوره في تقوية العلاقات والتنسيق المستمر بين مجموعة البريكس ومنظمة الأوبك.

- الموقع الجغرافي الاستراتيجي للدول الأربع في الشرق الأوسط" مصر، السعودية، الإمارات، إيران"، قد يعزز من حركة الربط التجاري بين الشرق والغرب، وذلك عبر الطرق البرية والبحرية، بما يقلل من زمن وتكلفة الرحلة، ويدعم ذلك أن قناة السويس تعد عنصراً مهماً في دعم حركة التجارة البحرية بين الشرق والغرب [٥٣]
- ضم كلاً من مصر وأثيوبيا يعزز من الحضور الأفريقي في البريكس، وبما يسهم في تقوية العلاقات والتنسيق بين مجموعة البريكس والمنظمات الإفريقية المختلفة.
- فرص التشابك وتعميق العلاقات قد يتبلور من خلال سعى العديد من الدول المنضمة حديثاً إلى تنويع اقتصاداتها، وتعزيز عمليات البحث في القطاعات المختلفة، وهذا سيساعد على مزيد من التعاون بين دول المجموعة، وبالتالي زيادة تأثيرها في الاقتصاد العالمي ككل[٥٤].
- الإمكانات والقدرات العسكرية والأمنية: حيث توفر القدرات العسكرية لمجموعة البريكس فرصة للمساهمة في تعزيز السلم والاستقرار الدوليين، وأيضاً تمكن الاستفادة من الخبرات العسكرية والتعاون في المجالات العسكرية والأمنية، لاسيما التدريبات العسكرية المشتركة وتعزيز الأمن المشترك.
- تنسيق مجموعة البريكس الرؤى حول المواضيع الأساسية سواء كانت الاقتصادية أو غير الاقتصادية سيكون أمراً مؤثراً في المحافل الدولية، خاصة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ليكون أكثر تنظيماً.

ومن خلال ذلك نجد أن أهمية البريكس تتمثل في عدة جوانب:

- التعاون السياسي: حيث يكون لمجموعة البريكس دوراً في تعزيز التعاون السياسي بين الدول الأعضاء، وتبادل وجهات النظر حول القضايا الدولية

المشتركة، مما يعزز من تأثيرها ودورها على الساحة الدولية، ومن المتوقع أن تستمر مجموعة البريكس في تعزيز دورها السياسي على الساحة الدولية في المستقبل، حيث أنها تركز جهودها على تعزيز التعاون السياسي بين الدول الأعضاء في مواجهة التحديات العالمية المشتركة مثل مكافحة الإرهاب، تغير المناخ، وتعزيز السلم والأمن الدوليين، بالإضافة إلى أن تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء يمكن أن يؤدى إلي تعزيز موقعها في النظام الدولي وتوسيع نطاق تأثيرها، وأيضاً تسعى مجموعة البريكس إلى تعزيز التعاون مع الدول النامية الآخري وتقديم الدعم لها في مجالات الأمن والاقتصاد والتنمية، مما يعزز من تأثيرها في المنظومة الدولية.

- القوة الاقتصادية: حيث تضم مجموعة البريكس دولاً تمثل معاً نسبة كبيرة من الناتج المحلى الإجمالي العالمي ويمتلكون موارد طبيعية هائلة، مما يعزز من وزنها الاقتصادي ويجعلها قادرة على التأثير في الأسواق العالمية، ولقد أصبحت دول البريكس من أهم الاقتصادات في العديد من المجالات الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية[٥٥]
- التوازن الجيوسياسي: حيث تشكل مجموعة البريكس تحدياً للهيمنة الغربية في الساحة الدولية، ويساهم ذلك في تحقيق التوازن الجيوسياسي على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- التنمية والاستقرار: حيث تسعى مجموعة البريكس إلى تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار في المنطقة وحول العالم، وذلك من خلال تعزيز التعاون في مجالات التجارة والاستثمار والبنية التحتية والتكنولوجيا[٥٦]

ثالثاً: مكانة البريكس بلس في الاقتصاد العالمي

إن التوسع يمنح مجموعة البريكس بلس وزناً اقتصادياً وديموغرافياً أكبر، تتمتع مجموعة البريكس بلس بوزن ديموغرافي واقتصادي كبير، حيث تمثل ما يقرب من نصف سكان العالم (٤٦% ارتفاعاً من ٤١% لمجموعة البريكس) مقارنة بنحو ١٠%

لمجموعة السبع (G7): الولايات المتحدة، وكندا، واليابان، والمملكة المتحدة، وألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا [٥٧]

ومع ذلك، لا تزال الصين تحتل المركز المهيمن داخل المجموعة، حيث تمثل ٥٢% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (عند تعادل القوة الشرائية)، وهو ما يشبه وزن الولايات المتحدة داخل مجموعة السبع.

١-نسبة مشاركة دول البريكس ومجموعة دول السبع الصناعية من إجمالي الناتج المحلي العالمي بتعادل القوة الشرائية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٤) ويوضح ذلك الشكل رقم(٨)

شكل رقم (٨)

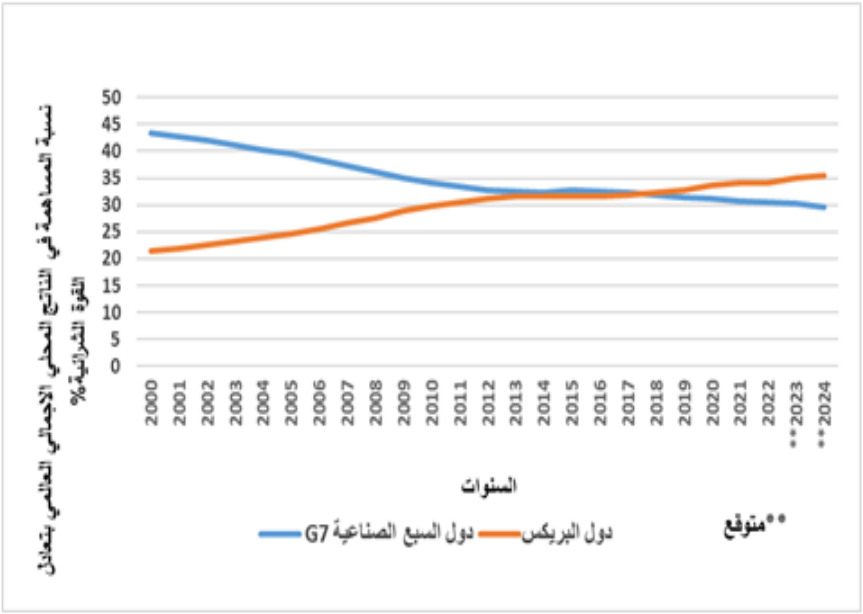

Source: mailto:https://www.statista.com/statistics/1412425/gdp-ppp-share-world-gdp-g7-brics/

ومن الشكل رقم (٨) يتضح أنه تجاوزت دول البريكس حصة دول مجموعة السبع G7من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من حيث تعادل القوة الشرائية في عام ٢٠١٨، وبحلول عام ٢٠٢٤ زاد الفارق بشكل أكبر، حيث تمتلك مجموعة البريكس الآن ٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي مقارنة بـ ٣٠٪ التي تمتلكها دول مجموعة السبع.

ومن المتوقع أن تتسع الفجوة بين مجموعة البريكس+ ومجموعة الدول السبع بفضل النمو الاقتصادي القوي في الدول الناشئة: فوفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي، ستمثل مجموعة البريكس+ ٣٧,٦% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام ٢٠٢٧، مقارنة بنحو ٢٨,٢% لمجموعة الدول السبع.

٢- الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس بلس:

جدول (٣) الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس بلس، ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال عام٢٠٢٣(تريليون دولار)، %

البيان	الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس (بالقيمة الحالية)	نسبة الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي%
الصين	١٧,٧٩	١٦,٨٧
الهند	٣,٥٥	٣,٣٧
البرازيل	٢,١٧	٢,٠٦
جنوب أفريقيا	٠,٣٨	٠,٣٦
روسيا	٢,٠٢	١,٩٢
المملكة العربية السعودية	١,٠٧	١,٠
جمهورية مصر العربية	٠,٤٠	٠,٣٨
الأمارات العربية المتحدة	٠,٥٠	٠,٥
أيران	٠,٤٠	٠,٣٨
أثيوبيا	٠,١٦	٠,١٥
إجمالي دول البريكس	٢٨,٤٤	٢٧
بقية دول العالم	٧١,٥٦	٧٣

***نسبة الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي، تم احتسابها بمعرفة الباحثين، من واقع بيانات البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة.**

Source: World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files.

من واقع بيانات **جدول (٣)** نجد أن إجمالي الناتج المحلي لدول البريكس بلغ ٢٨,٤٤ تريليون دولار بواقع نسبة مساهمة في الناتج المجلي الإجمالي العالمي بمعدل ٢٧% وذلك في عام ٢٠٢٣ , أي بعد التوسع في العضوية، في حين كان الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس في عام ٢٠٢٢ قبل التوسع ٢٥,٨٦ تريليون دولار، بواقع نسبة ٢٥,٥٥% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كما يتضح أنه نقاط القوة الاقتصادية للدول الأعضاء في مجموعة البريكس بلس مختلفة للغاية، فبعض الدول الأعضاء أقوياء اقتصاديًا، في حين يكافح آخرون لتلبية احتياجاتهم. ومن بين دول البريكس بلس الصين، التي يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي ١٧,٧٩ تريليون دولار، في عام ٢٠٢٣ مما يشكل ١٦,٨٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أما أدنى ناتج محلي إجمالي فهو لإثيوبيا التي تم قبول عضويتها حديثًا، والتي يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي 163.7 مليار دولار، أي ٠,١٥٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي المشترك لتسع دول أعضاء بعد الصين ١٠,٦٥ مليار دولار، وهو أقل بكثير من الناتج المحلي الإجمالي للصين، وهذه فجوة كبيرة وعدم تناسق بين الدول الأعضاء. وبسبب قوتها الاقتصادية، تظل الصين دائمًا في المركز وتعمل كقوة اقتصادية متفوقة. ولذلك فإن موقف الصين والترابط غير المتكافئ يخلق دائمًا مشاكل لأعضاء البريكس الآخرين. وبسبب تفوق الصين، انخفضت تجارة الدول الأعضاء الآخرين، وظهر اختلال في التوازن التجاري.

ويظل هذا الخلل التجاري أحد التحفظات الرئيسية لأعضاء البريكس ضد الصين، على سبيل المثال، تجاوز العجز التجاري للهند مع الصين رقماً قياسياً بلغ ١٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٢. وعلى نحو مماثل، حلت الصين محل البرازيل باعتبارها المصدر الرئيسي للسلع المصنعة إلى دول أمريكا الجنوبية الأخرى. وتواجه جنوب إفريقيا معضلة مماثلة لمعضلة البرازيل. فالصين تترك بصماتها بسرعة في إفريقيا، ويضر وجودها المتزايد في إفريقيا بمصالح جنوب إفريقيا. ومع قبول أعضاء جدد، سوف يتضخم هذا الخلل التجاري والتحفظات. وفي نهاية المطاف، قد يعوق تكامل مجموعة البريكس وبصرف النظر عن الاختلافات الاقتصادية، قد تواجه

مجموعة البريكس بلس أيضًا اختلافات مالية متزايدة. وقد يكون التحدي المالي الكبير هو التكيف مع عملة مشتركة[٥٨]

٤- عدد سكان دول البريكس بلس:

جدول (٤) عدد السكان لدول البريكس بلس، ونسبة مساهمته في عدد السكان الإجمالي للعالم خلال عام٢٠٢٣(مليون نسمة)، %

الدولة	عدد السكان لدول البريكس بلس (بالمليون نسمة)	نسبة عدد السكان لدول البريكس إلى عدد سكان العالم %
الصين	١٤١٠	١٧,٥٨
الهند	١٤٣٠	١٧,٨٣
البرازيل	٢١٦,٤٤	٢,٨٢
جنوب أفريقيا	٦٠,٤١	٠,٨
روسيا	١٤٣,٨٣	١,٨
المملكة العربية السعودية	٣٦,٩٥	٠,٤٦
مصر	١١٢,٧٢	١,٤١
الأمارات العربية المتحدة	٩,٥٢	0.12
أيران	٨٩,١٧	1.11
أثيوبيا	١٢٦,٥٣	1.58
إجمالي دول البريكس	٣٦٣٥,٥٧	٤٥,٥١
بقية دول العالم	٤٣٨٤,٤٣	٥٤,٤٩

*نسبة عدد السكان لدول البريكس إلى عدد سكان العالم %، تم احتسابها بمعرفة الباحثين بالرجوع لبيانات الأمم المتحدة.

Source: United Nations Population Division. World Population Prospects.

من واقع بيانات جدول (٤) يتضح أن هذا التوسع في مجموعة البريكس من شأنه أن يعزز صوت المجموعة حيث إن الصوت الجماعي للدول الأعضاء سوف يكون أكثر فعالية، فقبل التوسع في عام ٢٠٢٢ كان عدد سكان دول البريكس ٣,٢ مليار نسبة بواقع ٤٠,٨٧% من عدد سكان العالم، وأصبحت بعد التوسع مجموعة البريكس بلس تمثل الآن ٣,٦٤ مليار نسمة بواقع ٤٥,٥١% من سكان العالم. ولا يمكن تجاهل صوت نصف سكان العالم تقريبًا بسهولة.[٥٩]

٤- التجارة الخارجية لدول البريكس مع العالم:

جدول (٥) التجارة الخارجية لدول البريكس بلس مع العالم في عام ٢٠٢٣ بالقيمة الحالية بالمليار دولار، %

البيان / الدول	الصادرات السلعية والخدمية لدول البريكس بلس	نسبة الصادرات السلعية والخدمية لدول البريكس إلى الصادرات السلعية والخدمية للعالم%	الواردات السلعية والخدمية لدول البريكس بلس	نسبة الواردات السلعية والخدمية لدول البريكس إلى الواردات السلعية والخدمية للعالم%
البرازيل	٣٩٣,٦٦	١,٢٨	٣٤٢,٢١	١,١٣
روسيا	٤٦٦,٦	١,٥٢	٣٧٨,٩٣	١,٢٥
الهند	٧٧٧,١٤	٢,٥٢	٨٥٠,٦٤	٢,٨١
الصين	٣٥١٠	١١,٣٧	٣١٣٠	١٠,٣٥
جنوب أفريقيا	١٢٤,٧٦	٠,٤٠	١٢٣,٥٣	٠,٠٠٤
مصر	٧٥,٦٥	٠,٢٥	٨٤,٥١	٠,٢٨
المملكة العربية السعودية	٣٧٠,٩٨	١,٢٠	٢٩٢,٢٨	٠,٩٧
الأمارات العربية المتحدة	٢٧٩,٩٢	٠,٩١	٢٦٧,٣٦٠	٠,٨٨
إيران	١١٤,٩٩	٠,٣٧	١٠٨,٠٣	٠,٣٦
أثيوبيا	١٠,٧٩	٠,٠٣٥	٢٢,٩١	٠,٠٧٦
إجمالي دول البريكس	٦١٢٤,٤٩	٢٠	٥٥٨٠,٤	١٨,٥
بقية دول العالم	**24735.51**	**80**	**24649.6**	**81.5**

*نسبة الصادرات السلعية والخدمية لدول البريكس إلي العالم%, ونسبة الواردات السلعية والخدمية لدول البريكس إلي العالم, تم احتسابها بمعرفة الباحثين بالرجوع لبيانات World Bank

Source :World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files.

ومن بيانات الجدول **رقم (٥)** يتضح أن الصادرات السلعية والخدمية لدول البريكس مع الدول المنضمة الحديثة للتكتل. بلغت نسبة مساهمتها في الصادرات العالمية ٢٠%لعام ٢٠٢٣، في حين كانت ١٨% للدول الخمس وهي (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا) في عام٢٠٢٢. كذلك بلغت نسبة مساهمتها في الواردات السلعية والخدمية العالمية في عام ٢٠٢٣ حوالي ١٨,٥%وذلك بعد إضافة الدول الخمس المقرر انضمامهما في عام ٢٠٢٤, في حين كانت نسبة مساهمة الدول الخمس وهي (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا) في ٢٠٢٢حوالي

١٥,٤٧%. ويشير الاتجاه العام إلى تزايد نسبة مساهمة دول البريكس في التجارة الخارجية للعالم.

٥- التجارة البينية بين دول البريكس بلس:

تُظهر بيانات الجدول رقم (٦) أن الصين وروسيا أكبر المستفيدين من التجارة البينية مقارنة بالدول الأخرى الأساسية لتكتل البريكس، في حين أن التجارة البينية تكاد تكون منعدمة بين الدول المنضمة حديثاً، خاصة السعودية وإيران ومصر وأثيوبيا، فكما يتضح لنا أن التوسع في عضوية دول البريكس توسع الهدف منه جيوسياسي أكثر منه وجيواقتصادية.

جدول (٦)

نسبة التجارة البينية بين دول البريكس بلس

في عام ٢٠٢٣ %

البيان	البرازيل		روسيا		الهند		الصين		جنوب أفريقيا		مصر		السعودية		الأمارات العربية المتحدة		إيران		أثيوبيا	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
البرازيل	٠	٠	١١.٠	13.8	3.8	8.9	84.8	69.7	1.3	0.8	1.9	0.7	2.6	4.6	2.6	1.6	1.9	0.0	0.02	0.0
روسيا	5.37	2.7	0	0	9.3	5.4	70.2	88.2	0.4	1	4.27	0.7	٢	0.4	٢٥.	0.3	3.1	1.2	0.2	0.04
الهند	7.9	2.3	4.81	23.8	0	0	19.2	43	9.5	4	4.5	0.52	12.8	12.28	39.1	13.3	1.4	0.4	0.6	0.03
الصين	13.5	29.7	25.3	31.4	26.9	4.5	0	0	5.4	7.8	3.4	0.2	9.8	15.7	12.7	9.6	2.3	1.1	0.6	0.1
جنوب أفريقيا	2.3	3.7	1.3	1.4	23.6	19.4	0	56.9	0	0	0.3	0.3	2	8	11.9	10.38	0.1	0.01	0.2	0.02
مصر	5.4	9.4	6.4	15.7	14.4	10.3	11.1	41	1.4	0.3	0	0	32.8	16.5	27.03	6.7	0.02	0.01	1.4	0.04
السعودية	3.01	4	0.2	2.4	19.6	13.5	23.6	50.4	4.9	1.4	16.7	7	0	0	31.8	20.9	00	00	0.2	0.4

Source: The United Nations COMTRADE database من إعداد الباحثين بالرجوع لبيانات

الشكل رقم (٩) يوضح نسبة التجارة البينية لبعض دول البريكس خلال عامي ٢٠٢١,٢٠٢٢

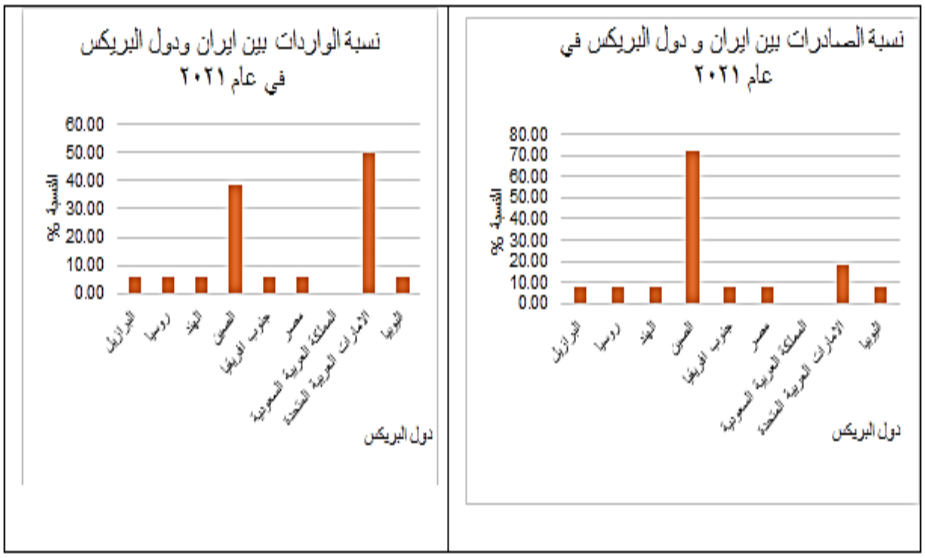

Source: The United Nations COMTRADE database من إعداد الباحثين بالرجوع لبيانات

رابعاً: عملة البريكس في التسويات الدولية

إن المبادرات الاستراتيجية التي اتخذتها دول مجموعة البريكس لتعزيز دور عملاتها في التسويات الدولية تمثل خطوة حاسمة نحو الاستقلال الاقتصادي والتكامل، وفي ظل نظام مالي عالمي يهيمن عليه الدولار الأميركي بشكل كبير، سعت دول مجموعة البريكس بشكل متزايد إلى تأكيد سيادتها المالية من خلال:

- تشجيع استخدام العملات المحلية في المعاملات عبر الحدود، ولا تشكل هذه الخطوة تحوطاً ضد أخطار العملة المرتبطة بتقلب العملات الاحتياطية الرئيسية فقط، بل قد تكون أيضاً بمثابة خطوة أساسية نحو إنشاء عملة مشتركة. وقد تم تسهيل الدفع نحو زيادة استخدام عملات مجموعة البريكس في التجارة والتمويل الدوليين من خلال العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف.
- ومن الجدير بالذكر أن إنشاء خطوط مقايضة العملات بين دول مجموعة البريكس برز كآلية عملية لدعم تدفقات التجارة والاستثمار دون الحاجة الفورية

إلى معاملات تعتمد على الدولار. وتمكن هذه الترتيبات دول مجموعة البريكس من تبادل عملاتها المحلية حتى مبلغ محدد مسبقاً، مما يعزز سيولة التجارة والاستقرار المالي، إن هذا النهج يساعد في التخفيف من التحديات التي تواجهها البلدان الناشئة والنامية مع عجزها التجاري.

- علاوة على ذلك، في حين أنه ليس من الضروري أن تحصل عملة واحدة فقط على وضع عملة احتياطية دولية، فقد احتل الدولار الأميركي تاريخيا مكانة بارزة في هذا الدور. ولكي تكون تدويل العملة قابلة للتطبيق بين أعضاء مجموعة البريكس، يتعين على إحدى عملاتهم أن تحصل على وضع عملة احتياطية دولية. وتتضمن تدويل العملة العملية التي تنتقل بها عملة بلد ما من كونها محلية في المقام الأول إلى خدمة وظائف دولية عبر الحدود الوطنية. ولابد أن تكون هذه العملة مقبولة على نطاق واسع ومستقرة وموثوقة من قِبَل البنوك المركزية والمؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا السياق، فإن تدويل اليوان الصيني يشكل بالفعل مسعى كبيرا. فقد كان استخدام اليوان الصيني كعملة احتياطية للمعاملات الأجنبية يتزايد باطراد مع تبني المزيد من المؤسسات له. إن تحقيق التكافؤ، أي تحقيق وضع متساو مع حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي، يعتبر هدفًا جذابًا لأولئك الذين يتصورون أن إمكانات مجموعة البريكس في تحدي النظام المالي القائم بشكل أساسي. إن إدراج صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٦ لعملة الصين كعملة احتياطية جديدة، بقيمة حقوق السحب الخاصة ١,٠١٧٤٣١ في سلة العملات الاحتياطية لصندوق النقد الدولي، يقدم فرصًا كبيرة لكل من البلدان المتقدمة والنامية من حيث التجارة والاستثمار الدوليين. ويدعم هذا التدويل أيضًا بنك الاستثمار الروسي الصيني وبنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية.

وفي هذا السياق، يعمل استخدام عملات مجموعة البريكس للتسوية الدولية على تسهيل معاملات التجارة والاستثمار الدولية بشكل أكثر سلاسة خارج وداخل الكتلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستفادة من عملات مجموعة البريكس في التسويات

الدولية تعمل على خفض تكاليف المعاملات وتعزيز الكفاءة في المدفوعات عبر الحدود، مما يؤكد على تحرك المجموعة نحو التكامل، كما تعمل على تعزيز تنويع العملات، وتوفر بديلاً للعملات الاحتياطية المهيمنة، وتساهم في نظام مالي عالمي أكثر تعددًا للأقطاب. ومن خلال تبسيط عمليات الدفع والحد من الاعتماد على القنوات المالية الغربية، تضع دول مجموعة البريكس الأساس لكتلة اقتصادية أكثر ترابطًا واعتمادًا على الذات، ومع ذلك تظل قضية قابلية تحويل حسابات رأس المال لعملات مجموعة البريكس موضوعًا للتداول المستمر.

- إن تأييد استخدام عملات مجموعة البريكس في التسويات الدولية من شأنه أن ينطوي على متطلبات حاسمة بما في ذلك تطوير الأسواق المالية العميقة، والبنية الأساسية القوية، وتوحيد اللوائح، وأطر إدارة المخاطر الفعّالة. إن ضمان السيولة وقابلية التحويل والقبول الدولي لعملات مجموعة البريكس هي عوامل يجب مراعاتها.[٦٠]

خامساً: تمثيل دول البريكس بلس في المنظمات الدولية

يمكن فهم التوسع الأخير باعتباره خطوة نحو خلق نظام عالمي أكثر توازناً من خلال إعطاء أهمية أكبر لوجهات نظر الجنوب العالمي وجعلها أكثر مركزية في المناقشات العالمية، في حين أن المجموعة بحد ذاتها ليست عضواً في أي منظمة دولية، فإن أعضائها ممثلون في العديد من المنظمات الدولية، ولكن أيضًا في أشكال مختلفة من تنسيق مجموعة البريكس+ التي تسعى إلى تحقيق أهداف محددة (على سبيل المثال، مجموعةBASIC التي تتعامل مع المناخ) ، والمؤسسات المالية ومبادرات البنية الأساسية والاستثمار[٦١]

جدول (٧) مشاركة دول البريكس في المنظمات الدولية

البيان	أعضاء مجموعة البريكس +
المنظمات الدولية	
الأمم المتحدة	– جميع الدول أعضاء – الصين وروسيا أعضاء دائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
منظمة التجارة العالمية	جميع دول الأعضاء باستثناء إثيوبيا وإيران
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	--

مجموعة السبعG7	--
G77	جميع الأعضاء ماعدا روسيا
منظمة شنغهاي للتعاون(sco)	روسيا، الهند، الصين، إيران
الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (EAEU)	روسيا
المؤسسات المالية	
بنك التنمية الجديد	جميع الأعضاء، باستثناء أثيوبيا وإيران والمملكة العربية السعودية
البنك الدولي	جميع الأعضاء
البنك الآسيوي للاستثمار (AIIB)	جميع الأعضاء في البنية التحتية
مبادرة البنية الأساسية والاستثمار	
مبادرة الحزام والطريق (BRI)	جميع الدول الأعضاء باستثناء البرازيل والهند
البوابة العالمية	البرازيل وجنوب أفريقيا ومصر
الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC)	الهند والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة

Source: Expansion of BRICS: A quest for greater global influence? p.p3-4

وفي ٧ فبراير ٢٠٢٠ اعتمد مجلس محافظي صندوق النقد الدولي قراراً بالمراجعة العامة الخامسة عشر دون زيادة في حصص صندوق النقد الدولي. والالتزام بالحصص كما تمت في المراجعة الرابعة عشر والتي تمت في ديسمبر ٢٠١٠ وكان هذا التعديل جزءا من مجموعة إصلاحات أوسع نطاقا في نظام الحصص والحوكمة، وهي التي تشمل أيضا مضاعفة حصص الصندوق بمقتضى المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص وتحويل نسبة كبيرة من أنصبة الحصص إلى الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية. وبمقتضي المراجعة الرابعة عشر تم دخول أربعة من بلدان الأسواق الصاعدة وهي (البرازيل والصين والهند وروسيا) ضمن البلدان العشرة صاحبة أكبر الحصص في الصندوق. أما البلدان الأخرى في هذه المجموعة فهي الولايات المتحدة واليابان والبلدان الأوروبية الأربعة الكبرى (فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة). [٦٢]

جدول (٨) مساهمة دول البريكس + في التصويت في صندوق النقد الدولي وفقاً للمراجعة الخامسة عشر للحصص في صندوق النقد الدولي

اسم الدولة	نسبة المساهمة في حصص صندوق النقد الدولي	ترتيب الدولة
الصين	6.389	3
الهند	2.749	8
روسيا	2.705	9
البرازيل	2.314	10
المملكة العربية السعودية	2.094	12

إيران	**0.748**	**29**
جنوب أفريقيا	**0.640**	**34**
الأمارات العربية المتحدة	**0.484**	**38**
مصر	**0.427**	**43**
أثيوبيا	**0.063**	**104**

Source: Source: Finance Department, International Monetary Fund, Last Updated: September 20, 2024

وبعد قرار التوسع في عضوية دول البريكس في يناير ٢٠٢٤ أصبحت الصين والهند وروسيا والبرازيل والسعودية ضمن الخمسة عشر دولة الأكثر صاحبة أكبر الحصص في صندوق النقد الدولي، وأصبحت دول البريكس العشر تحتل ١٨,٦١٣% من القوة التصويتية داخل الصندوق أي ما يقترب من ٢٠% من القوة التصويتية للصندوق. وهو ما يعبر عن الدور المتزايد الذي تضطلع به مجموعة دول البريكس لتمثيل الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية في النظام العالمي.

سادساً: تحديات التوسع في البريكس

توجد مجموعة من التحديات التي تؤثر على مجموعة البريكس وعلى تحقيق فوائد من هذا التوسع منها:

١- عقبات أمام تنسيق الإجراءات المالية

بينما تسعى دول مجموعة البريكس إلى إصدار عملة موحدة كبديل للدولار والعملات المحلية في التعاملات، إلا أنه تثار شكوك حول جدوى قيام مجموعة البريكس بتطوير هذه العملة الجديدة على المدى القريب[٥٤]، بالإضافة إلى أنه قد تواجه مؤسسات التمويل التابعة للبريكس ضغوط من الدول الغربية التي تسعى للحفاظ على هيمنتها على الاقتصاد العالمي من خلال المؤسسات الاقتصادية والمالية التي تسيطر عليها، لاسيما في ظل منافسة مؤسسات البريكس فيما يتعلق بتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة[٦٣]

٢- اتساع نطاق التناقضات الداخلية بين دول البريكس

حيث توجد بدول البريكس اقتصاديات مختلفة إلى حد كبير من حيث الحجم، وتوجهات السياسة الخارجية لدول المجموعة، وهو عامل تعقيد لنموذج صنع القرار التوافقي لمجموعة البريكس، بالإضافة إلى وجود الخلافات بين بعض أعضاء المجموعة مثل عدم الاستقرار السياسي الذى تشهده البرازيل، النزاع الحدودي المستمر بين الهند والصين، فرض عقوبات على روسيا، وقد يؤدى توسيع العضوية إلى زيادة خطر تباين المصالح، وإثارة المزيد من تحديات التنسيق.

٣- تحدى القوى الغربية

حيث إنه يمكن النظر إلى توسع البريكس على أنه تحدى للقوى الغربية، مما قد يزيد من العداء الجيوسياسي، والاستقطاب بين الجانبين.

٤- تحديات دولية متعددة ومعقدة، خصوصاً استمرار الحرب الروسية الأكرانية وتداعياتها على اقتصاديات الدول الصاعدة، والتحديات المرتبطة بتغير المناخ والتجارة العالمية والفقر والأمن الدولي، والتي تنطوي على جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية مترابطة، وتتطلب معالجة هذه القضايا تنسيقاً وتعاوناً

وثيقاً بين الدول الأعضاء في مجموعة البريكس، ولذا يمكن للسياسة العالمية والأمن الدولي والاقتصاد التأثير في إطار عمل دبلوماسية البريكس[٦٤].

٥- تحديات التنسيق المالي والنقدي بين الدول الأعضاء، حيث يعمل البنك المركزي الهندي على تعزيز استخدام الروبية في التمويل والتجارة، ويتخذ البنك المركزي الإماراتي خطوات لزيادة استخدام الدرهم، كما أن الدول التي تتعرض لتوترات جيوسياسية كبيرة مع الصين مثل الهند، تتردد في اختيار العملة الصينية خوفاً من تجميد الأصول مع تصاعد التوترات، بيد أن جاذبية الرويل الروسي تعوقها العقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية ضد النظام المالي الروسي.

٦- تحدى وجود اتفاقيات موحدة

حيث إن تجمع البريكس يضم خليطاً من الاقتصاديات ذات المستويات المختلفة، فالصين تتقدم كافة اقتصاديات الدول الأعضاء بفارق كبير وتشكل قمة آداء هذه الدول، فضلاً عن وجود أعضاء الدول الصاعدة مثل روسيا والهند والبرازيل، بالمقابل توجد دول آخري اقتصاداتها متواضعة مقارنة بالصين مثل أثيوبيا ومصر وإيران، حيث تشير أرقام بيانات البنك الدولي إلى أن الناتج المحلى للصين ١٧،٧ تريليون دولار، في حين أثيوبيا لديها ناتج محلى بحدود ١٦٣ مليار دولار فقط.

ومنذ إنشاء تجمع البريكس أو توسعة عضويته في ٢٠٢٣، لم يلاحظ الاتفاق بشأن اتفاقيات منظمة للتجارة البينية لأعضاء التجمع، أو وجود برامج تعمل على تقوية الأوضاع الاقتصادية لأعضائه، فما تم هو نتاج علاقات بينية بين كل دولتين وبعضهما البعض، دون وجود ألية جماعية لأعضاء البريكس، بالإضافة إلى غياب القواسم المشتركة بين دول المجموعة وهذا يعد تحدياً رئيسياً لبناء موقف موحد على الساحة الدولية.

٧- مخاوف بين الدول الأعضاء من قيادة الصين جهود توسيع المجموعة، وذلك في إطار مساعيها لبناء نفوذ عالمي لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية بضمها حلفاء مقربين منها، مما يؤدى إلى تضاؤل نفوذ باقي الأعضاء المؤسسين للمجموعة.

٨- لدول مجموعة البريكس أنظمة سياسية ونماذج اقتصادية وأهداف للسياسة الخارجية مختلفة، وهذا التنوع قد يجعل من الصعب عليها الاتفاق على جدول أعمال مشترك

٩- وجود اختلافات بين أعضاء البريكس حول المعايير المطلوب توافرها في الدول طالبي العضوية الجديدة[٦٥]

الخاتمة

- إن توسع البريكس يمثل خطوة مهمة نحو إعادة تشكيل النظام العالمى، ولكن نجاحه يعتمد على قدرة الدول الأعضاء على تنسيق سياستها وتعزيز التعاون المشترك لمواجهة التحديات.
- تتمتع مجموعة البريكس بمزايا كثيرة تؤهلها للقيام بدور فاعل في مستقبل تحولات الاقتصاد العالمي، وتقليل الهيمنة الأمريكية والغربية عليه، وذلك لتنوع اقتصادات أعضائها، حيث تعتبر روسيا مصدر رائد للطاقة، والبرازيل تمتلك اقتصاداً يعتمد على الزراعة، والهند قوة اقتصادية ناشئة لديها طبقة متوسطة كبيرة ومتنامية، والصين تعتبر قوة اقتصادية وتصنيعية، وجنوب أفريقيا يعتبر لاعباً رئيسياً في صناعة التعدين، بالإضافة إلى انضمام أعضاء جدد للمجموعة يمنحها فرصة أن تكون من كبار منتجي الطاقة مثل المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، مما يجعل لمجموعة البريكس نفوذاً عالمياً قوياً في مجال أمن الطاقة العالمي، وسيعزز من توسعها في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.
- توسيع العضوية للبريكس يجلب العديد من الفوائد لمجموعة البريكس منها:

*تعزيز التمثيل العالمي، حيث إنه سيزيد من تمثيل المجموعة في العالم، الأمر الذى يعطى صوتاً أقوى للاقتصاديات الناشئة والدول النامية.

* تعاون اقتصادي أوسع من شأنه أن يوسع فرص التعاون الاقتصادي والاستثمار والتجارة بين مجموعة واسعة من البلدان.

* سيكون لها تأثير أكبر في القضايا العالمية، مما يمنح المجموعة صوتاً أقوى في تشكيل السياسات الدولية ومعالجة التحديات العالمية، لذا يعد توسيع العضوية هدفاً استراتيجياً لمجموعة البريكس.

نتائج الدراسة

- تزايد الاتجاه نحو التعددية القطبية: أدى توسيع عضوية مجموعة البريكس إلى تقليل الهيمنة الغربية، مما يعزز فكرة عالم متعدد الأقطاب، خاصة مع انضمام دول رئيسية من الشرق الأوسط وأفريقيا.
- لقد اتخذت مجموعة البريكس خطوات لدعم التنسيق السياسي الداخلي وذلك لزيادة أرباحها وتأثيرها على الساحة الدولية، ونجحت أهم مظاهر هذا التنسيق:
  - مشاركتها في الجهود الدولية من أجل الحكم الرشيد.
  - اتخاذ مجموعة البريكس طابعاً مؤسسياً بالتدرج، وذلك عبر تنظيم قمم سنوية وتعميق التعاون وتوسيع العضوية.
- التوسع في مجموعة البريكس من شأنه أن يعزز صوت المجموعة، حيث أن الصوت الجماعي للدول الأعضاء سيكون أكثر فاعلية.
- التوسع في عضوية دول البريكس توسع الهدف منه جيوسياسي أكثر من جيواقتصادية.
- تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكى: الدفع نحو استخدام العملات المحلية فى التبادل التجارى بين دول البريكس يساهم فى تقليل الهيمنة المالية الغربية.
- تزايد الدور الذى تضطلع به مجموعة البريكس لتمثيل الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في النظام العالمي.

التوصيات

- تنسيق الإجراءات المالية حتى يتسنى لمجموعة البريكس إصدار عملة موحدة كبديل للدولار.

- توسيع استخدام لبعملات المحلية، وذلك من خلال تشجيع استخدام العملات المحلية فى التجارة والاستثمارات بين دول البريكس لتعزيز الاستقلالية المالية عن النظام الغربى.
- تحسين التعاون فى مجال التكنولوجيا والطاقة، ويكون ذلك من خلال الاستثمار فى مشاريع تكنولوجية وتنموية مشتركة تسهم فى تعزيز التعاون.
- تقليل أو الحد من التناقضات الداخلية بين دول البريكس .
- وضع اتفاقيات موحدة.
- وضع أسس بين أعضاء البريكس حول المعايير المطلوب توافرها في الدول طالبي العضوية الجديدة.

مراجع الدراسة

[1] *Waltz, K*, Theory of International Politics. *Waveland Press,2010*

[2] Morgenthau, H. *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace.* McGraw-Hill.٢٠٠٦

[3] Walt, S. *The Origins of Alliances.* Cornell University Press.١٩٨٧

[4] Stephen Walt, "Keeping the World 'Off-Balance': Self-Restraint and U.S. Foreign Policy," in: G. John Ikenberry (ed.), America Unrivaled: The Future of the Balance of Power, Cornell Studies in Security Affairs (New York; London: Cornell University Press, 2002), p. 126

[5] Pape, R. A.. *Soft Balancing against the United States*. International Security, 30(1), 7-45.٢٠٠٥

[٦] محمد عصام خوجة ،الأخطار التي تواجه توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٩ ، رسالة ماجستير ، جامعة مؤتة ، الأردن ،٢٠١٠، ص ١٨

[7] Layne, C.. *The Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Rise*. International Security, 17(4), 5-51.١٩٩٣

[٨] عبدحسين عبد المحسن سوسه ونوال الخفاجي، "مبدأ النظام الدولي الجديد والهيمنة الأمريكية في القرن العشرين"، مارس ٢٠٢٢، في: mailto:www.research gate.com

[٩] زلمي ذليل زاد ، **الاستراتيجيات الكبري للولايات المتحدة الأمريكية وانعكاساتها علي العالم**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ١٩٩٧، ص ص ٤٤-٤٥ .

[10] Bay, L. (2005). *Soft Power and Balance of Power*. Oxford University Press.

[١١] عبد المنعم سعيد، "مستقبل النظام الدولي والقضايا العالمية"، **أفاق مستقبلية**، القاهرة، العدد ٣، يناير ٢٠٢٣، ص ص ٣-٤ .

[١٢] مجاهد المشاقيه وهايل فلاح مقداد ، "النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوي الصاعدة _ الصين أنموذجاً١٩٩١ – ٢٠١٦"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد ٢، ٢٠١٨، ص ص ٢٦٨-٢٦٩ .

[١٣] عبد القادر محمد فهمي، **الصراع الدولي وانعكاساته علي الصراعات الإقليمية**، الموصل: دار الحكمة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٠ – ص ٨٢

[١٤] هنري كسينجر، **النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ**، ترجمة: فاضل بكر، بيروت: دار الكتاب العربي ، ٢٠١٥ ، ص ٣٦٣

[١٥] محمد عصام خوجة ،الأخطار التي تواجه توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٩ ، رسالة ماجستير ، جامعة مؤتة ، الأردن ،٢٠١٠، ص ١٨.

[١٦] زهير حمودي الجبوري، "النظام العالمي وحتمية التغيير"، مركز القرين للدراسات الاستراتيجية، في : **www.alnahrain,la**

[١٧] باسمه فاروق السيد مندور، "النظام العالمي الجديد: دراسة نظرية"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**; كلية التجارة ، جامعة قناة السويس، العدد الثاني، ٢٠١٧، ص ص ٢٠٧-٢٠٨

[١٨] ضياء رشوان،" العرب والنظام العالمي الجديد"، **آفاق عربية وإقليمية**، القاهرة، العدد العاشر، ٢٠٢٢، ص ٦ .

[١٩] المرجع السابق

[٢٠] محمد أبو سريع،" تحديات مقلقة: هل تنجح " بريكس " في تأسيس نظام عالمي متعدد الأقطاب"، القاهرة الإخبارية، ٢٣ أغسطس ٢٠٢٣، في:mailto: www.algahera news.net

[٢١] المرجع السابق

[٢٢] خالد المصري وسنان محمد علوش "دور التكتلات الاقتصادية الدولية في تغيير بنية النظام الدولي: البريكس أنموذجاً"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، دمشق، ٢٠١٦ ، ص ٤٥٤

[23] Marina Larionova and john Kirton Co-directors, BRICS Research Group, from reform to crisis response: addressing the key global issues, BRICS : Stability, security and prosperity, New Delhi, 2012, P.5

[٢٤] براهما تشلاني، **بريكس: البحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٧ إبريل ٢٠١٢، ص ١.

[٢٥] مجد أكرم ناصر، "انعكاسات أزمة كورونا علي التكتلات الاقتصادية: دراسة حالة مجموعة البريكس"، **مجلة دراسات دولية** ، العدد ٩٢، ٢٠٢٣، ص٥٨٦

[٢٦] أحمد رجب، **الاقتصاديات الصاعدة تقود قاطرة النمو**،المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٢٤

[٢٧] استبرق خضير حسن، "مجموعة بريكس كنمط جديد للتكتلات الدولية"، المركز الديمقراطي العربي، برلين، يوليو ٢٠٢٤، في **http://demaratical.de**.

[28] Cedric de coning and others, **The Bric's and coexistence, Routledge Global Institutions**, 1st Editions, London : Routledge, 2016, PP. 37-38.

[٢٩] الشكل إعداد الباحثين ، اعتمادا علي كل من:

- محمد فايز فرحات، البريكس .. نظام اقتصادي عالمي جديد، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير ٢٠١٧ في www.ahram.org.eg.
- حسن إحسان عبد المنعم، الترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في مميزات القوي العالمي _ تحتل مجموعة البريكس أنموذجاً، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٨ ٢٠٢٠، ص ص : ١٦١-١٦٣ .
- الهيئة العامة للاستعلامات، المشاركة المصرية في اجتماعات القمة الـ ٥ لتجمع البريكس، القاهرة، ١٢ أغسطس ٢٠٢٣، في: mailto:www.sis.gov.eg.
- . XV.BRTCS summit Johannesburg, in mailto:http:// brics.2023.gov.Za/wp-content

[30] Suresh psingh**& memory dud, BRICS and the world order a bejimer guids**, forign policy, 2018 P.27.

[31] IMF, world Economic outlook, data base, 2012

[٣٢] سمير مصطفي أبو محلله "أثر الديون الخارجية علي النمو الاقتصادي – حالة بعض الدول العربية المقترضة (٢٠٠٠-٢٠١٣)"، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**،الرياض، العدد ٣، ٢٠١٥، ص ٦٢ .

[33] Malk Kobayashi, **Building a future with BRICS : The next Decade for offshoring**, London, springer, 2012, P.8 .

[٣٤] جيهان محمد العفيفي وهشام أحمد عبد الرحيم، "دراسة اقتصادية لتجارة مصر الزراعية مع تكتل البريكس"، **المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي**، العدد الرابع ، القاهرة، ديسمبر ٢٠١٧ ، ص ٢٣٨٠ .

[35] Adriana Erthal Abdenur," can the BRICS cooperate in International organizations", **Research journal,** No. 13, 2017, P.85

[36] Miroslaw Przygode," The BRICS nations and their priorities", **International Journal of Innovation and Economic Development**, Volume 1, Issue 5, December 2015, P.8.

[٣٧] سوسن إحسان عبد المنعم،" ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوي العالمي: تكتل مجموعة البريكس أنموذجاً"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد ٥٨، ٢٠٢٠، ص ص ١٦٢-١٦٤

[38] mailto:www.ndb. int/about-ndb/ Focus areas/com

[39] Barclay Ballard, "Failure to welcome new members could render the BRICS association irrelevant, Her's because", mailto:in www.world finance Com

[٤٠] طارق محمد زنون الطائي، "تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية** بغداد، العدد ١٩، ٢٠٢٠، ص ٩٣ .

[٤١] الطيف عبد الكريم، "دول البريكس شراكه من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية"، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، القاهرة، العدد ٣٠، ٢٠١٤، ص ١٥

[٤٢] عائشة الكفي، "بريكس والسعي لنظام متعدد الأطراف: التطلعات والتحديات"، ترينـدر للبحوث والاستشارات،ابوظبي، ١٨ ديسمبر ٢٠٢٣ ، في mailto:www.trends research.org

[43] Galub, M**., BRICS Joint statistical publication**, New Delhi: Prabhat publicity, 2016, pp. 28-29

[44] **Ibid** 29

[٤٥] ريهام باهي، "توسع بريكس وفرص مناورة القوي المتوسطة في ظل تحولات النظام الدولي"، **أفاق استراتيجية**، القاهرة، العدد ٨، ديسمبر ٢٠٢٣، ص ص ١٨-١٩

[٤٦] كاترين فرج الله، "نحو تشكيل نظام جديد متعدد الأقطاب"، مجلة السياسة الدولية مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٧-٩ – ٢٠٢٣ ، في : mailto:www.siyassa.org.eg.

[٤٧] أحمد دياب،" توسع البريكس.....الحوافز وحدود الفاعلية"، **آفاق أسيوية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة**، العدد الثاني عشر، ٢٠٢٣، ص ص ٧٩- ٨١

[48] Scaling Up Development Finance for A Sustainable Future, New Development Bank General Strategy For 2022–2026, P.22

[49] New Development Bank (NDB),. **www.ndb.int/about-ndb/shareholding**

[50] **New Development Bank (NDB)** ,21 Jun 2023

[51] **New Development Bank (NDB),** 28 May 2024

[52] Scaling Up Development Finance for A Sustainable Future, New Development Bank General Strategy For 2022–2026, optic

[٥٣] أشرف فتحي البيومي، " بريكس.. توسع اقتصادي وسيأسى، مركز دعم واتخاذ القرار"، القاهرة، ٢٠ فبراير ٢٠٢٤، في: mailto:www.idsc.gov.eg

[٥٤] ياسمين رجب، "الفرص والتحديات التي تواجه مجموعة البريكس"، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، في: www.ncmes.org

[55] Grosu,V.,Melega,A.,Theoretical Approaches regarding emerging economies, BRICS economic and political evolution aspect, **Journal of business management**, 01(04), 2020, p 397.

[٥٦] استبرق خضير حسن، **مرجع سابق**

[57] Expansion of BRICS: what are the potential consequences. for the global economy? Bank of France Bulletin 2/250 - January - February 2024

[58] Izaz Ullah, Syeda Maliha Haider, Mahnoor Gohar," BRICS Expansion: Prospects and Challenges", Research Journal of Human and Social Aspects, Vol:02, No: 01, 2024.P.60.

[59] **Ibid**,p57.

[60] Marida Nach & Ronney NC wadi: BRICS economic integration: Prospects and challenges, **South African Journal of International Affairs**, (31 Jul 2024). p. p,5-6

[٦١] صـــندوق النقـــد الـــدولي، بيـــان صـــحفي رقـــم ١٦/٢٥, ينـــاير ٢٠١٦, mailto:www.imf.org/en/News/Articles

[٦٢] هايدي الشافعي، " بريكس بلس: أفريقيا بين التحديات والمكاسب المتبادلة"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ١٧/ ٩/ ٢٠٢٣، في: mailto:http:// ECSS. Com. Egg

[٦٣] حمدي بشير،" فرص نجاح مجموعة البريكس في ظل مشهد مضطرب" ، مركز دعم واتخاذ القرار، القاهرة ، متاح علي الرابط : mailto:www Idsc.gov.eg.

[٦٤] طارق محمد ذنون، " تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، بغداد، العدد ١٩، ٢٠٢٠، ص ١٨

[٦٥] أحمد دياب، **مرجع سابق**، ص ص ٧٧- ٧٨.